4.8. Sekizinci Risaleرسالة علم الله غير المتناهية

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله[330] الذي هدانا إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والصلاة[331] والسلام على رسولنا محمد الذي بعث لشفاء السقيم والعليل، وعلى آله وأصحابه الذين نصبوا أنفسهم لإرْواء الظمآن[332] والغليل. وبعد، فيقول العبد البائس الفقير إلى الله الملك القويّ[333] حافظ إسماعيل[334] بن محمد القونوي،[335] تغمّدهما الله بلطفه وغفرانه العَليّ، لما رأيت أنّ[336] بعض المحشّين أنكر علم الله تعالى بالأمور الغير المتناهية من جهة التصديق، وأنّ بعضهم ذهب إلى أنّ علمه تعالى لا يتعلّق بها مطلقًا تصوّرا كان، أو تصديقا، وأن مولانا الجلال الدوّاني[337] شنّع على مشايخنا المحقّقين بل على أئمّتنا المجتهدين في بحث الحدوث والعلم، كما ستطّلع عليه[338] إن شاء الله تعالى ولم أر أحدا يحوم حول ردّهما ويروم حلّ ضعفهما وفسادهما، بادرت إلى بيان ما هو الصواب في هذين الأَمْرين الذَيْن يجب اعتقادهما على كافّة[339] أولي الألباب.

(**بسم الله الرحمن الرحيم**) الباء للاستعانة كما اختاره الشيخ البيضاوي نظرًا إلى أنّها مشعرة بأنّ الفعل لا يتمّ ما لم يصدّر باسمه تعالى كما نطق به الخبر المشهور،[340] أو للملابسة اختاره العلّامة الزمخشري نظرا إلى أنّه أدخل في التعظيم، [ظ/29] وعلى الأوّل ظرف لغوي بالاتفاق،[341] وعلى الثاني ظرف مستقرّ عند الجمهور[342] حال من ضمير الفعل المحذوف، تقديره[343] أقرأ الكتاب

---

330 وفي هامش ر، س، ص: وفي اختيار هذا الأسلوب في أداء الواجب اشارة إلى أنّ الحمد بمثل نحمدك ويا مَن وفّقنا لا يخلوا عن كدر، فإنّه مع عدم الاقتداء بأسلوب القرآن المجيد، لا يوجد فيه الامتثال بالحديث الحميد بناء على رواية «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله» برفع الدال، في الحمد لله على الحكاية والقول: بأنّ الحمد عند المحقّقين إظهار صفات الكمال لا يفيد؛ إذ الكلام في الاقتداء والامتثال وأيضا القول: بأنّ اختيار الأسلوب الجديد، فيه تنشيط للسامع(1) الّذي ألقى السمع وهو شهيد، لا يعارض ما ذكرنا من الاقتداء بأسلوب الكتاب وامتثال حديث «من أوتي فصل الخطاب وإن كان ذلك حمدا معتبرا لدى أولى الألباب». | (1) س – مع.

331 ر، س، ك: الصلوة.

332 ر: الضمآن.

333 ص: القدير.

334 ر، س، ك: اسمعيل.

335 ر، ص – القنوي.

336 ر – أنّ.

337 وهو محمد بن أسعد الصديقي الدواني، جلال الدين (ت. 918 هـ./1512م.) قاض، باحث، يعدّ من الفلاسفة، له تصانيف، منها **تعريف العلم، إثبات الواجب، شرح العقائد العضدية**.

338 ص – عليه، صح هامش.

339 ص + من.

340 وفي هامش ر، س، ص: وهو قوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر»(1) كذا رواه الخطيب في كتابه **الجامع** نقله عليّ القاري في أوائل **شرح المشكوة**، فما وقع في بعض الكتب من الاكتفاء ببسم الله فلا يوجد فيها تمام الامتثال بالحديث الشريف على هذه الرواية، والمراد بالمشهورية المعنى اللغوي لا الاصطلاحي.

341 وفي هامش ر، س، ص: كذا في **حاشية البيضاوي** لخسرو.

342 وفي هامش ر، س، ص: وجوّز صاحب **اللباب** والشيخ الرضي اللغوية ولذا قال: عند الجمهور.

متبرّكًا باسم الله تعالى، وهكذا يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له، وعلى كلا التقديرين فالجملة خبر لفظًا وإنشاء معنًى؛ إذ الجملة الخبرية كثيرًا مّا يراد بها إنشاء معنًى[344] مجازا يناسب المقام[345] كإنشاء إظهار التحزّن والتحسّر في قول الشاعر:[346]

''هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ''[347]

والمناسب هنا للمقام[348] إنشاء إظهار الاستعانة، أو المصاحبة والتبرك باسمه تعالى، وهنا مباحث شريفة ومنافع لطيفة، ومن أراد الاستقصاء فليطلب من حاشيتنا على سورة الفاتحة.[349]

(**الحمد لله**) وهذه الجملة أيضا خبر لفظًا وإنشاء معنًى؛ إذ الهيئة التركيبية في الجملة الخبرية موضوعة بالوضع النوعي[350] للإخبار، وكثيرًا مّا يورد الجملة الخبرية لأغراض سوى إفادة الحكم ولازمه، كقوله تعالى حكايةً عن امرأة عمران: ﴿قَالَتْ: رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ الآية، [آل عمران ، 3 /36] إظهارًا للتحسّر والتحزّن، وهنا يقصد بها إنشاء المدح والثناء بأنّه تعالى مستحقّ للحمد، والحمد مختصّ به؛ إذ لا خالق ولا منعم إلّا هو، وهذا يدلّ إجمالاً على الاتّصاف بالكمال فيكون حمدًا، فبهذا الاعتبار يكون قائل الحمد لله[351] حامدا، فإنّ هذا القول ليس بحمد، قال قدّس سرّه في **حاشية المطالع**: أي، «ليس ماهيته[352] هذا القول[353] فلا ينافي كونه فردًا من أفراد تلك الماهية، وإنّما خصّ هذا الفرد بالنفي، لأنّ الأوهام العامية تسبق[354] إلى أنّ الحمد ما يشتمل لفظ الحمد، أو ما يشتقّ[355] منه»[356] انتهى، وإنّما اختاروا هذا القول في مقام الحمد للإشعار في أوّل الأمر [و/30] إنّ[357] القائل يحمده تعالى لا لكون هذا القول حمدًا.

---

[343] وفي هامش ص: على الثاني.

[344] وفي هامش ص: مضاف إلى معنى.

[345] **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، عبد الرحمن الميداني، 1، 173.

[346] **ديوان الحماسة**، أبي تمّام الطائي، 14.

[347] والشطر الثاني: ''جنيبٌ وجُثماني بمكّةَ مُوثَقُ''.

[348] وفي هامش ص: أي، مقام البسملة.

[349] وهو كتاب **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**. هذا الكتاب لمؤلف هذه الرسالة إسماعيل القونوي.

[350] وفي هامش س، ص: والوضع النوعي أن يلاحظ الموضوع بأمر كلي لتعدّد الموضوع في هذا الوضع الواحد مثلا وضع الجملة الخبرية بأن قيل:كل مركب مشتمل على النسبة الخبرية فهو موضوع للإخبار.

[351] ص – لله، صح هامش.

[352] وفي هامش ر، س، ص: أي، ماهية الحمد.

[353] وفي هامش ر، س، ص: أي، قول: الحمد لله.

[354] ر – سبق.

[355] ر – يشقّ.

[356] لم أقف عليه.

[357] ر، س، ك: أن.

(**وكفى**) الضمير له تعالى أى، كفى الله تعالى في أمورنا وفي حصول مقاصدنا، وكفى بالله وليًّا وكفى بالله نصيرا لا رب غيره ولا خير إلّا خيره، بيده مقاليد[358] الأمور، له الأمر، وإليه النشور. ويحتمل أن يكون الضمير للحمد المفهوم من هذه الجملة، والأول هو المقول[359] لكونه إشارة إلى المحمود عليه والمحمود به، فإنّ الكفاية من حيث إنّها كان الوصف بها يكون محمودا بها، ومن حيث قيامها بمحلّها يكون محمودًا عليها، فهما متغايران هنا بالاعتبار، وقد يتغايران ذاتًا كما إذا وصف المنعم بالقدرة الكاملة والشجاعة مثلا لأجل إنعامه يكون الشجاعة والقدرة محمودا بها والإنعام محمودا[360] عليه.

والواو إمّا للربط فيكون الجملة حالاً بتقدير قد من الضمير المستكنّ في الظرف المستقرّ، أو للعطف، ولما كان المراد[361] من الحمد الدوامَ والثبات، والمراد من الكفاية التجددَ حسن عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، وإيراد الماضي اقتداء بالنظم الجليل، فهو في مثل هذا للاستمرار مع ما فيه من التنبيه على تحققه وعدم انقطائه.

(**وسلام على عباده الذين اصطفى**) فيه اقتباس لطيف، فلو قال: الحمد لله وسلام على عباده إلخ. لكان أتمّ اقتباسًا، لكنّه اختير هنا ما اختير[362] للإشارة إلى المحمود به وعليه كما أوضحناه ولرعاية الاقتباس أورد سلام نكرة واكتفى به عن ذكر الصلاة. واختير العباد دون الرسل والأنبياء، وجه الإيراد في النظم هكذا هو أنّ التنكير يفيد التعظيم والتفخيم. واختيار العباد؛ إذ العبودية [ظ/30] أشرف أحوالهم عليهم السلام، وجواز الاكتفاء بالسلام وحده وصحة السلام على سائر الأنبياء عليهم السلام بلا واسطة مستفاد من هذا النظم الشريف، ومن قوله تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات ، 36 /181] وقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات ، 36 /79] وغير ذلك، فمن أنكر ذلك فقد كابر ووقع في زمرة المتعصبين.

قوله: (**واصطفى**) أي، اصطفيهم، حذف المفعول لرعاية الفاصلة مع الاختصار، والمعنى اصطفيهم بالرسالة والخصائص الروحانية والأخلاق السنية ولذلك قدروا على ما لم يقدر غيرهم، قال البيضاوي[363] وبه استدل أصحابنا على فضلهم على الملائكة.

---

358 وفي هامش ر، س، ص: أي، مفاتيحها، والمعنى بقدرته مفاتيح الأمور، فيكون كناية عن قدرته وحفظه لها، وفيه دلالة على مزيد الاختصاص؛ لأنّ الخزائن لا يدخلها ولا يتصرّف فيها إلّا من بيده مفاتيحها، وهي[(1)] جمع مِقْلَدٍ، أو مِقْلَادٍ. | [(1)] ر، س – وهي.

359 س: المعوّل.

360 وفي هامش س، ص: كذا في **حاشية المطالع**.

361 وفي هامش ر، س: قوله: ولما كان المراد إلخ. جواب سؤال بأنّه ومن محسّنات العطف تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وهنا ليس كذلك، فأجاب بأنّ تلك المناسبة إذا لم يكن مانع، والمانع فيما نحن فيه ما ذكر في الشرح.

362 ر – اختير، صح هامش.

363 **تفسير البيضاوي**، 176/1 (آل عمران، 33/3).

(**خصوصًا منهم**) أي، أخصّ من بين العباد بنزول[364] السلام، (**على رسولنا**) عليه السلام، نون المتكلّم إمّا عبارة عن معاشر المسلمين؛ لأنّهم المنتفعون برسالته عليه السلام والسالكون لسيرته،[365] أو عبارة عن كافّة الأنام؛ لأنّه عليه السلام[366] مبعوث إليهم جميعًا، وإنّما خصّ منهم؛ لأنّ الباعث على السلام وهو المنحة التي وصلتْ إلينا في ديننا ودنيانا إنّما كان[367] واصلا من طرفه عليه السلام، والسلام على سائر الأنبياء عليهم السلام، إنّما كان لكونهم سببًا لوجوده عليه السلام وظهوره في عالم الحسّ والشهادة بين الأنام.

قوله: (**المجتبى**) أي، المختار المصطفى، اللام فيه للعهد سواء كان موصولا كما هو الظاهر، أو حرفا، وصيغة الافتعال للمبالغة. (**وعلى آله**) أي، على أتباعه من أقربائه عليه السلام و[368]غيرهم من أهل الإيمان إلى يوم القيام؛[369] إذ هي إحدى معاني الآل،[370] فلا يلزم الإهمال[371] بل فيه إيهام[372] حسن يعرفه أرباب الحال. (**المرتضى**) والكلام فيه[373] [و/31] مثله في المجتبى. (**وبعد**) أي، بعد[374] أداء ما وجب علينا[375] فقلت تمهيدًا للمقدّمة لبيان هذه المفسدة[376]

(**فاعلم أنّ علمه تعالى**) خطاب عامّ[377] لمن يطلب العلم والاستفادة، فيكون الضمير المستتر فيه مجازا بمرتبتين؛ إذ وضعه لمعيّن وهنا استعمل لغير معين استعمال المقيّد للمطلق ثم للمقيد كما حقّق[378] في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ الآية، [آل

---

[364] ص + خصوصا.

[365] ص: في سيرته.

[366] ر – عليه السلام.

[367] ر، س – إنّما كان.

[368] ص + أو.

[369] ر + القيامة.

[370] آلُ الرَّجُلِ أَهْلُهُ وَعِيَالُهُ وَآلُهُ أَيْضًا أَتْبَاعُهُ. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي «أول»

[371] وفي هامش ص: أي، إهمال الصحابة رضي الله تعالى عنهم مع إلا دأب المؤلفين.

[372] وفي هامش ر، س، ص: الإيهام ويقال له: التورية أيضا أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتمادا على قرينة معينة، والمعنى البعيد للآل الاتباع؛ لأنّه مشتهر في أقربآئه عليه السلام الطاهرين، ووجه حسنه أنّه يعمّ كل مؤمن تقيّ إلى يوم القيام[1] ويدخل فيهم دخولا أوّليًّا الأصحاب الكرام. | [1] ر: القيامة.

[373] ر، ص – فيه.

[374] ر – بعد.

[375] ر، س – علينا.

[376] ص + المذكورة.

[377] وفي هامش ر، س، ص: أي، خطاب عامّ على سبيل البدل لكون الصيغة مفردة كما أفاده النحرير التفتازاني في **شرح التلخيص**[1] في قول المصنف: «وقد يترك الخطاب إلى غير معيّن»، لكن لما كان المأمور به وهو العلم هنا غير مختص بمخاطب دون مخاطب أفاد العموم الشمولي بهذه القرينة، وفي **التلويح**[2] «النكرة في غير هذه المواضع أي، النفي والشرط المثبت والوصف بصفة عامّة تختص؛ لأنّها موضوعة للفرد[3] فلا يعمّ إلّا بدليل يوجب العموم» انتهى، ولا ريب في أنّ الضمير إذا أريد به مخاطب غير معيّن مجازا في حكم النكرة، فيكون خاصّا فلا يعمّ إلّا بدليل يوجب العموم والدليل عليه ما ذكرناه. | [1] **شرح التلخيص**، التفتازاني، 214؛ [2] **شرح التلويح على التوضيح**، التفتازاني، 104/1؛ [3] ر: للمفرد.

عمران ، 3 /103]، وأيضا[379] أصله أن يكون لحاضر، وهنا استعمل للغائب الحاضر في الذهن تشبيها له بالحاضر في الحسّ بعلاقة مطلق الحضور، والمنويّ المستتر لكونه لفظا حكما كالملفوظ يجري فيه الحقيقة والمجاز وسائر أحكام الألفاظ، وكذا قول المؤلفين تأمل تدبر[380] فليتأمل. ولتعريف العلم أقوال كثيرة، وأصحّ الحدود المختار عند مشايخنا الأخيار سيجيء في محلّه.[381]

(واحد بالذات)[382] أي، بسيط[383] حقيقي لا جزء له أصلا وإلا لزم انقسام موصوفه تعالى وهو محال، وأيضا[384] لا جزئيّ[385] له في ذاته وإن كان له جزئيّات باعتبار تعلقاته، كما أشار إليه بقوله: واحد بالذات.

(وتعلّقاته بالأزليّات) فقوله: بالذات فائدته بالنظر إلى الجزئيّات لا الأجزاء، فإنّه لا جزء له لا بالذات ولا باعتبار التعلقات. والأزليّات جمع أزليّ منسوب إلى لم يزل على غير القياس، ولا يستقيم النسبة إلّا بالاختصار فقالوا: يزلى[386] ثم أبدلوا من الياء ألفا فقالوا: أزليّ كما في الجربردي،[387] ومعنى الأزليّ ما لا بداية له سواء كان موجودًا في الخارج، أو متحقّقا فيه بلا وجود فيه، فيكون أعمّ[388] من القديم، وقد يستعمل القديم[389] مرادفا للأزلي، وتعلقاته بالأزليّات قديمة، قال الفاضل عبد الرحمن الآمدي: [ظ/31]

---

[378] وفي هامش ر، س: كما حقّق في قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ الآية، [آل عمران، 3 /103] حيث قيل: استعير الحبل للعهد لمشابهة العهد بالحبل في الكون وسيلة في ربط شيء بشيء، وذكر الاعتصام وهو التمسّك بالحبل ترشيح إمّا باقيا على معناه كما هو الراجح، أو مستعارا للوثوق بالعهد، أو مجازا مرسلا في الوثوق بالعهد بعلاقة الإطلاق والتقييد، فيكون مجازا بمرتبتين، وما نحن فيه أطلق الضمير المخاطب الذي هو موضوع للمقيّد الذي هو المعين على المطلق الذي هو المخاطب مطلقا ثم أطلق المطلق على المقيّد الذي هو الغير المعين بعلاقة الإطلاق والتقييد في كل من المرتبتين، وإنما احتيج في كونه مجازا إلى المرتبتين؛ إذ العلاقة بين المعين وغير المعين إنّما هي المشابهة كما أشير إليه بقوله: وأيضا إلخ. فتحتاج في كونه مجازا مرسلا إلى اعتبار المرتبتين وهنا احتمال آخر وهو إنّ ما هو موضوع للمقيد يطلق على المطلق مجازا ثم يطلق ذلك المطلق على المقيد الآخر لكونه فردا من المطلق بلا اعتبار المجاز فيكون مجازا بمرتبة واحدة.

[379] وفي هامش ر، س، ص: وأيضا أصله إلخ. أي، يكون استعمال المقيّد في المقيّد الآخر استعارة باعتبار قصد المشابهة؛ إذ اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا وأن يكون استعارة باعتبارين كالمشفر ونحوه.

[380] ر + وتدبر.

[381] ر – في محله.

[382] ص – بالذات، صح هامش.

[383] وفي هامش ر، س، ص: أي، بسيط إلخ. أشار به إلى أنّ الواحد له معانٍ كثيرة بعضها حقيقة وهو ما لا ينقسم إلى الأجزاء أصلا سواء كان منقسما إلى الجزئيات كالنقطة، أو غير منقسم إليها مثل صفاته تعالى، ويجيء، بمعنى الواحد بالاتصال كالماء و،بمعنى الواحد بالاجتماع كالشجر و،بمعنى الواحد بالجنس والواحد بالنوع وبالعرض والواحد بالموضوع بالمحمول، وهذه المعاني مجازية له، ولذا قال: أي، بسيط حقيقي احترازا مما سوى المطلوب، والتفصيل في **شرح المواقف**.

[384] ر – لا جزء له أصلا... وهو محال وأيضا، صح هامش.

[385] س – لا جزء.

[386] (الْأَزَلُ) الْقِدَمُ يُقَالُ (أَزَلِيٌّ) . ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ قَوْلُهُمْ لِلْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ ثُمَّ نُسِبَ إِلَى هَذَا فَلَمْ يَسْتَقِمْ إِلَّا بِاخْتِصَارٍ فَقَالُوا يَزَلِيٌّ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْيَاءُ أَلِفًا؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ فَقَالُوا أَزَلِيٌّ كَمَا قَالُوا فِي الرُّمْحِ الْمَنْسُوبِ إِلَى ذِي يَزَنَ أَزَنِيٌّ. **مختار الصحاح** لمحمد بن أبي بكر الرازي «أزل»؛ **لسان العرب** لابن منظور «أزل».

[387] ر، س – كما في الجربردي. | وهو أحمد بن حسن الجربردي الشيخ الإمام فخر الدين التبريزي (ت. 746 هـ./ 1346م.) كان فاضلا دينا متفننا له تصانيف منها شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه و شرح تصريف ابن الحاجب.[(1)] | [(1)] **طبقات الشافعية الكبرى**، السبكي، 8/9.

[388] وفي هامش ر، س: أعمّ من القديم لشموله الأعدام الأزليّة دون القديم ولعموم التعلقات التي لها تحقق في نفس الأمر ولا وجود لها فيه.

[389] وفي هامش ر، س: وقد يستعمل القديم مرادفا للأزلي وهذا الاستعمال يقتضي أن يستعمل القديم في الأعدام، ويقال: الأعدام القديمة،[(1)] لكن لم نطلع[(2)] في كلام المشايخ على ذلك الاستعمال سوى صاحب **التوضيح** حيث قال[(3)] في المقدمة الثالثة من المقدمات الأربع: «لأنّ العدم[(4)] الذي قبل الوجود قديم»، وقال صاحب **التلويح**: أي، أزلي، وما قاله قدّس سرّه في ديباجة **شرح المواقف** من: «أن الأزلي أعمّ من القديم، لأنّ إعدام الحوادث أزلية وليست بقديمة»[(5)] فبناء على عدم

«كون التعلقات قديمة إنّما يكون بناء على ترادف القديم والأزلي وإلّا فلا تكون قديمة؛ إذ التعلقات إضافات، والقديم على عدم كونه مرادفا للأزلي هو القائم بنفسه، فأين الإضافة الاعتبارية من القائم بنفسه»[390] انتهى، ولا يذهب عليك أنّ تفسيره لا يتناول صفات الباري تعالى شأنه، فالصحيح في تفسيره على عدم كونه مرادفا للأزلي هو الموجود الذي لا يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يتناول التعلقات، وإطلاق القدم هنا إمّا بناء على الترادف،[391] أو على سبيل المجاز[392] فلا إشكال بأنّه يلزم تعدّد القدماء جدّا، فإنّ استحالته في تعدّد الذوات القديمة، والتعلقات ليست بموجودة فضلا عن كونها ذوات، وكذا الكلام في قدم تعلّقات القدرة[393] وغيرها عند من ذهب إلى قدمها **(غير متناهية بالفعل)** قوله: وبالفعل أي، بالوجود والحصول،[394] وكون تعلقاتها غير متناهية بالفعل مع أنّ الأزليّات منحصرة في الباري تعالى وصفاته العلي، بناء على تعميم الأزليّات إلى الأعدام الأزليّة.[395]

(وتعلقاته بالحوادث على وجهين) الحوادث جمع حادث لا حادثة، وهو وإن عمّ العقلاء وغيرهم والذكور والإناث على سبيل التغليب، لكنّه اعتبر مذكّرا لا يعقل لكثرة غير العقلاء فجمع على فواعل؛ لأنّ فاعلا إذا كان وصفًا للمذكّر الغير العاقل يجمع على فواعل قياسا لا شاذًا، وللعلماء في ذلك نزاع وخلاف، فالصحيح ما ذكرنا، وقد أشبعنا الكلام في بيان هذا المرام[396] في حاشيتي على البيضاوي[397] في قوله تعالى ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ [و/32] أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ الآية، [النحل، 15 /15]

(الأوّل تعلّقه بالحوادث) قبل وجودها[398] الأولى[399] بها، لكنّه أظهر تنبيها على المغايرة؛[400] إذ المراد بالأوّل مطلق الحوادث المتعلَّقة[401] للعلم تعلّقا قديمًا، أو حادثًا، وهنا المراد الحوادث المتعلّقة تعلّقًا قديمًا، والمقيّد غير المطلق، أو لكمال التقرّر في الذهن

الترادف، وما في **التوضيح** فمبنيّ على الترادف فلا منافاة(5). | (1) ر: القديم؛ (2) ر: يطلع؛ (3) **التوضيح**، للتفتازاني، 254؛ (4) ر: القدم؛ (5) **شرح المواقف**، للجرجاني، 1/18؛ (6) ر: منافات.

[390] لم أقف عليه.

[391] وفي هامش ر، س، ص: إمّا بناء على الترادف إلخ. والترادف ليس بمتعارف فالتعويل على الوجه الثاني.

[392] في هامش ر، س: وكذا اطلاق الحدوث على التعلقات؛ إذ الحادث ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم، فالتعلقات لا وجود لها في الخارج إلّا أن يعمّ ما له تحقّق في نفس الأمر بعد أن لم يكن، وهذا ليس بمشهور.

[393] ر – القدرة.

[394] س: بالحصول والوجود.

[395] وفي هامش ر، س، ص: والأعدام الأزلية غير متناهية بالفعل، قال مولانا أبو السعود المرحوم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ الآية، [إبراهيم، 14 /34]: «وأنت خبير بأنّ ما يتوقّف عليه وجود الشيء من الأمور العدميّة التي لها دخل في وجوده كارتفاع موانع لا تحصى غير متناهية حقيقة لا ادّعاء»(1) انتهى، ومعنى كونه حقيقة كونها غير متناهية بالفعل، فلا وجه للإشكال بأنّ(2) الأعدام لا تتصف بعدم التناهي. | (1) تفسير أبي السعود، 49/5؛ (2) ر – أنّ.

[396] ر: المراد.

[397] وهو كتاب حاشية القونوي على تفسير البيضاوي.

[398] ر، س – قبل وجودها.

[399] وفي هامش ر، س: الأولى بها أي، المقام مقام الإضمار، لكنه أتى به مظهرا فقال: بالحوادث.

[400] وفي هامش ر، س، ص: وما قيل: إنّ المعرفة؛ إذا أعيدت معرفة يكون عين الأوّل فقاعدة كثيرًا مّا يعدل عنها.

(قبل وجودها باعتبار أنّها ستوجد، أو ستعدم) أي، ستعدم بعد وجودها، لكن لا مطلقا بل من شأنها العدم الطاري على وجودها، فلا إشكال بالنفوس الناطقة والجنّة والنار وغير ذلك ممّا ثبت في الشرع أن العدم لا يطرء عليه بعد وجوده **(أي، علمه تعالى**[402] **بوجود كل منها مقيّدا بوقت وجوده على وجه كلي كعلم المنجّم بأنّ في ساعة كذا خسوفا)** توضيح لكونه على وجه كليّ مع أنّ الظاهر كونه على وجه جزئيّ،[403] فإنّ هذا العلم[404] باقٍ قبل الخسوف وآن الخسوف وبعده، وهذا معنى كونه على وجه كليّ، سيجيء التوضيح، وكذا علمه[405] تعالى بعدم كل منها[406] بعد وجوده مقيّدا بوقت عدمه على وجه كليّ **(وهذا التعلق قديم)** أي، أزليّ، وقد مرّ توضيحه، وهذا التعلق أيضا غير متناهية[407] بالفعل، ولم يصرّح به[408] لانفهامه من قوله **(والمعلومات باعتبار هذا التعلّق غير متناهية بالفعل)** وقد صرّح به أوّلا بقوله: وتعلقاتها غير متناهية، قوله: بالفعل احتراز عن التعلقات الحادثة، فإنّها غير متناهية بالقوّة كما سيرد عليك مفصّلا، وفي **شرح المواقف** «فصفة العلم قديمة وواحدة ذاتا وغير متناهية تعلّقًا، بمعنى إثبات اللّاتناهي في تعلقه بالفعل»[409] انتهى، ومعلوم بالبديهة أنّ مراده بالتعلّق التعلق القديم، ولما كان التعلق [ظ/32] غير متناه بالفعل ثبت كون المعلومات بالتعلق القديم غير متناهية بالفعل. قوله قدّس سرّه، بمعنى إثبات اللّاتناهي إلخ. تنبيه على أنّ بالفعل قيد غير متناهية[410] لا متناهية؛ إذ سلب التناهي بالفعل أعمّ من إثبات اللّاتناهي بالفعل، والعامّ لا يستلزم الخاصّ.

وأيضا هذا التعلّق القديم[411] **(غير مقيّد بالزمان)** بخلاف التعلّق الحادث فإنّه مقيّد بالزمان، وإنّما تعرّض لهذا إشارة إلى عدم التغيّر في هذا التعلق وجواز التغيّر في التعلقات[412] إنّما هو في التعلقات الحادثة؛ وأمّا في[413] التعلقات القديمة فلا يجوز التغير فيها أصلا، فكلام المشايخ «أنّ التغيّر في التعلقات جائز» إنّما هو[414] في التعلقات الحادثة فقط.

---

[401] وفي هامش ر، س، ص: بفتح اللام.

[402] وفي هامش ر، س، ص: قوله: أي، علمه تعالى إلخ. تفسير لقوله: تعلق علمه تعالى بالحوادث باعتبار أنها إلخ. قوله: توضيح ناظر إلى قوله: كعلم المنجم إلخ. أى، هذا توضيح.

[403] ص – توضح لكونه... على وجه جزئي، صح هامش.

[404] وفي هامش ر، س، ص: تعليل لقوله: على وجه كلي.

[405] وفي هامش ر، ص: قوله: وكذا علمه تعالى[(1)] إلخ. توضيح لقوله: أو ستعدم. | [(1)] س + بعدم.

[406] ر – منها.

[407] ر، س – متناه.

[408] ص – قديم ...ولم يصرّح، صح هامش.

[409] **شرح المواقف**، للجرجاني، 67/8.

[410] وفي هامش ر، س، ص: قوله: قيد غير متناهية إلخ. يعني قيد النفي لا قيد المنفي لما ذكره.

[411] ص – القديم، صح هامش.

[412] وفي هامش ر، س، ص: يشير بصيغة الجمع إلى أنّ هذا البيان ليس بمختص يتعلّق العلم بل عامّ لجميع تعلّقات صفاته تعالى.

[413] ر – في التعلقات.

توضيحه أي، توضيح كون علمه تعالى بوجود كل منها إلخ. أنّه تعالى لما لم يكن مكانيّا؛[415] إذ ذلك[416] يقتضي إمّا قدم المكان، أو حدوث القديم، كان نسبته إلى جميع الأمكنة على السواء فليس[417] بالقياس إليه قريب وبعيد ومتوسّط، كذلك لما لم يكن هو وصفاته زمانيّا[418] لم يتّصف الزمان بالقياس إليه بالمضيّ[419] والاستقبال والحال بل نسبته إلى جميع الأزمنة سواء،[420] وقد صرّحوا به في قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح، 48 /4] فإذا قلنا: كان الله تعالى موجودًا في الأزل وسيكون موجودا في الأبد وهو موجود الآن لم نرد به أنّ وجوده تعالى[421] واقع في تلك الأزمنة بل أردنا أنّه تعالى مقارن معها من غير أن يتعلّق بها كتعلّق الزمانيّات، وكذا الأمر في قولنا علم الله تعالى ويعلم الآن وسيعلم، فالموجودات أي، من شأنها أن توجد من الأزل إلى الأبد معلومة له تعالى[422] كل في وقته،[423] فهي مجاز أولِيّ وليس [و/33] في علمه[424] كان أي، ماض وكائن أي،[425] حال وسيكون[426] أي، مستقبل بل هي حاضرة عنده تعالى بعنوان الغير المتناهي في أوقاتها[427] فهو عالم بخصوصيّات الجزئيّات لا على وجه ما زعمه الفلاسفة من أنّه تعالى يعلم الجزئيّات المتغيرة على وجه كلي، لا على خصوصيّاتها وخصوصها.[428]

ومثل هذا العلم لا يتغيّر أصلا كما لا يتغيّر علم المنجّم بأنّ في ساعة كذا خسوفًا مّا، وعن هذا وقع في كلام بعض المحشّين وهو الفاضل[429] قول[430] أحمد في **حاشية الخيالي** في بحث العلم «علمه تعالى بوجود كلّ منها مقيّدًا بوقت وجوده على وجه كلي»[431]

---

[414] ص – إنّما هو، صح هامش.

[415] وفي هامش ر، س، ص: قوله: أنّه تعالى لما لم يكن مكانيا إلخ. هذا بيان واستدلال بالأجلى على الأخفى؛ إذ عدم كونه تعالى مكانيّا واضح عند كل ذي لبّ وفكر دون كونه غير زمانيّ.

[416] وفي هامش س، ص: أي، كونه مكانيّا.

[417] وفي هامش ر، س: قوله: فليس إلخ. بيان قوله: على السواء والفاء إما للتعليل كما هو الظاهر، أو للتفريع.

[418] ص – كان نسبته ... وصفاته زمانيا، صح هامش.

[419] وفي هامش ر، س، ص: قوله: بالمضي إلخ. فصيغة الماضي والمستقبل والحال منسلخة عن معنى المضي والاستقبال والحال في شأنه تعالى فتكون تلك الصيغة مجازية، وفائدة التعبير بإحدى تلك الصيغة بيان أنّه تعالى مقارن مع الأزمنة الدالّة تلك الصفة عليها كما ذكر في كشف هذا المرام.

[420] ص – بل نسبته إلى جميع الأزمنة سواء، صح هامش.

[421] ص – تعالى.

[422] ص – من الأزل إلى الأبد معلومة له تعالى، صح هامش.

[423] ص + المعيّن له.

[424] ص + تعالى.

[425] ص – كائن أي، صح هامش.

[426] ص – سيكون، صح هامش.

[427] ص – في أوقاتها، صح هامش.

[428] ص – وخصوصها، صح هامش.

[429] ر: القائل.

[430] ر + فقول.

[431] ص – علمه تعالى ... على وجه كلي، صح هامش. | **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 513/3.

ومراده ما ذكرنا من أنّه ثابت مستمرّ كالعلم بالكليّات كما أشار إليه بقوله:[432] على وجه كليّ أي، على طريق هو طريق كليّ[433] من الدوام والثبات لا يتغير على البتات[434] لا بالمعنى الذي أراده الفلاسفة من أنّه تعالى لا يعلم الجزئيّات[435] على وجه جزئيّ بل يعلمها[436] على وجه كليّ منحصر في الخارج في شخص واحد، فإنّ هذا المعنى خطأ حتى ذهب بعضهم إلى أنّه كفر فلا يصحّ إرادة هذا المعنى من قول مشايخنا «أنّه تعالى يعلم الجزئيّات المتغيّرة على وجه كليّ» بل معناه ما قرّرناه آنفا.[437] **(إذ الزمان من جملة المعدومات)**[438] تعليل لعدم تقييد التعلقات بالزمان، فإنّه إذا كان من جملة المعدومات يلزم أن لا يكون تعلّق العلم بالمعدوم مقيّدا به، وغاية الأمر أنّه يتعلّق به أيضا مقارنًا بتعلّق العلم بالمعدومات الزمانيّات، فالزمان والزمانيّات المعدومة معلومة له تعالى كما أشار إليه بقوله (**المعلومة بأنّه سيوجد، أو سيعدم**) لا أنّ الأشياء معلومة له تعالى بأنّه وقع في ذلك الزمان، قوله سيوجد بناء على أنّ الزمان من الموجود الخارجي لا من الأمور الموهومة، قال قدّس سرّه في **شرح المواقف**: [ظ/33]

> الزمان عند الأشاعرة[439] عبارة عن متجدّد معلوم يقدّر به متجددٌ مبهمٌ إزالةً لإبهامه، وقد يتعاكس التقدير بين المتجددات فيقدَّر تارة هذا بذاك وأخرى ذاك بهذا، وإنّما يتعاكس بحسب مفهوم متصوّر ومعلوم للمخاطب مثلا إذا قيل: متى جاء زيد يقال: عند طلوع الشمس إن كان المخاطب الذي هو السائل مستحضرًا لطلوع الشمس ولم يكن مستحضِرًا لمجيء زيد كما دلّ عليه سؤاله، ثمّ إذا قال غيره: متى طلع الشمس يقال: حين جاء زيد لمن كان مستحضِرًا لمجيء زيد[440] دون طلوعها الذي سأل عنه[441]

ثم قال قدّس سرّه: «ويرد عليه أنّه إن جعل الزمان عبارة عن نفس ذلك المتجدّد لزم أن يكون الزمان أمرًا موجودًا لا أمرًا[442] موهومًا كما هو مذهبهم»[443] انتهى، وعن هذا قيل في هذه الرسالة: إذ الزمان من جملة المعدومات المعلومة بأنّه سيوجد، ولك أن

---

[432] ص – بقوله، صح هامش.

[433] وفي هامش ر، س، ص: أي على طريق هو طريق كلي أشار به إلى أنّ علمه تعالى بالجزئيات بخصوصها كونه كلّيّا بناء على التشبيه وللتنبيه على ذلك أقحم لفظ الوجه حيث قيل: على وجه كلي.

[434] وفي هامش ر: أي، على القطع.

[435] ص + المادية.

[436] ص + إنّما.

[437] ص – آنفا، صح هامش.

[438] وفي هامش ر، س، ص: إذ الزمان من جملة المعدومات أي، المعدومات الأزلية؛ إذ الكلام في تعلّق العلم بها تعلّقا قديما.

[439] وفي هامش ر، س، ص: احتراز عن الزمان عند الفلاسفة فإنّه عندهم بناء على كلام من خرف وقد بيّن في موضعه ما فيه وما عليه.

[440] ص – كما دل ...لمجيء زيد، صح هامش.

[441] **شرح المواقف**، للجرجاني، 114/5.

[442] ص، س – أمرا.

[443] **شرح المواقف**، للجرجاني، 114/5.

تقول معنى سيوجد أنّه سيقع فينتظم كون الزمان أمرًا موهومًا (**فهذا التعلّق ليس فيه كان**) أي، ماضٍ (**وكائن**) أي، الحال[444] (**وسيكون**) أي، المستقبل فلا يكون فيه تغيّر أصلا.

(**والوجه الثاني**) أي، من الوجهين اللذين ينقسم تعلّق العلم بالحوادث إليهما (**هو تعلّقه**) أي، العلم (**بها**) أي، الحوادث (**باعتبار أنّها وجدت الآن،**) وفي **شرح التسهيل** «الآن معناه هنا القرب مجازا فيصح مع الماضي والمستقبل»[445] (**أو قبل)**، بمعنى أنّه تعلّق بوجود زيد مثلا أمْسِ فهذا التعلّق حادث أيضًا كحدوث تعلّقه به[446] باعتبار أنّها وجدت الآن، وكذا الكلام في العدم الطاري على الوجود؛ إذ تعلّقه باعتبار أنّها عدمت الآن، أو قبلُ حادث [و/34]؛ وأمّا التعلّق باعتبار أنّها ستعدم بعد وجودها فقديم كما مرّ (**وهذا التعلّق حادث**)؛[447] إذ هذا التعلّق منتفٍ في الأزل؛ إذ لو فرض تحقّقه يلزم الخطر العظيم (**ومتغيّر**) أي، هذا التعلّق متغيّر أي، غير باقٍ، فيه ردّ على الفلاسفة حيث قالوا: إنّه تعالى[448] لا يعلم الجزئيّات المتغيّرة وإلّا فإذا علم مثلا أنّ زيدًا في الدار الآن ثم خرج زيد عنها فإما أن يزول ذلك العلم ويعلم أنّه ليس في الدار، أو يبقى ذلك العلم[449] بحاله، والأوّل يوجب التغيّر في ذاته من صفة إلى أخرى، والثاني يوجب الجهل، وكلاهما نقص يجب تنزيه الله تعالى عنه، وجه الرد أنّ التغيّر في التعلقات والإضافات لا في ذاته تعالى ولا في صفة موجودة والتغير في الأمر[450] الاعتباري جائز، وهذا توضيح ما قاله.

(**إلّا أنّ تغيّره[451] لا يوجب تغيّرًا في صفة العلم بل يوجب تغيّرًا في تعلّقه وإضافته ولا فساد فيه**) ولما لم يكن هذا مختصًا بصفة العلم وأن بعض الصفات لا يقبل التغيّر أصلا وبعضه يقبله مطلقا حاول التفصيل تكميلا للقاعدة وتتميما للفائدة فقال: (**وفي "شرح المواقف" الصفات**) الصفة أعمّ من العرض؛ إذ هو عندنا موجود قائم بمتحيّز فلا يتناول الصفات السلبية وصفات[452] الباري تعالى؛ وأما الصفة فهي ما يكون خارجا عن الشيء قائما به فيتناولهما أيضا ولهذا قال: (**على ثلاثة أقسام**) فعدّ منها

---

[444] وفي هامش ر، س، ص: قوله: أي، الحال إلخ. وتخصيص الحال بكائن ليحسن التقابل ولأنّ اسم الفاعل ظاهر في الحال ولما حمل الكائن على الحال حمل سيكون على المستقبل مع أنّ السين يقتضيه.

[445] **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**، إسماعيل القونوي، 404/3.

[446] ر + بها.

[447] ص + متغير.

[448] ر – تعالى.

[449] ر – العلم.

[450] ر – الأمر.

[451] ر: التغير.

[452] ص: صفة.

الإضافات والصفات السلبيّة (**حقيقية**) أي، موجودة في الخارج وليست باعتبار معتبر (**محضة**) أي، ليست بذات إضافة[453] (**كالسواد والبياض والوجود**) عدّ السواد والبياض من الصفات؛ لأنّها عامّة للصفات المخلوقة أيضًا ولأنّ كلّ عرض صفة، وعدّ الوجود من الصفات الحقيقية ضعيف؛ لأنّه إمّا مبنيّ على مذهب [ظ/34] الشيخ أبي الحسن وهو أنّ الوجود عنده نفس الحقيقة وأنّها موجودة وأنت خبير بأنّ الوجود حينئذ نفس الحقيقة فلا يكون صفة؛ إذ هي كما مرّ ما يكون خارجًا عن الشيء قائما به، واعتذار[454] قدّس سرّه في **شرح المواقف** في بحث الأمور العامّة بأنّ المراد بالصفة ما يحمل عليه سواء كان عين حقيقته، أو داخلا فيها، أو خارجا عنها، مخالف لما صرّح به كافّة أئمّة الأدبيّين، أو مبنيّ على مذهب الجمهور وهو أمر اعتباريّ عندهم[455] فلا يكون من الصفة[456] الحقيقية.[457] (**والحياة**) وهي حقيقة في القوّة الحسّاسة، أو ما يقتضيها، وإذا وصف بها الباري تعالى أريد بها صحّة اتصافه بالعلم والقدرة اللازمة، فالمراد بها هنا ما يطلق عليه الحياة بطريق عموم المجاز، فإنّها كسائرها عامّة لحياتنا ولحياته تعالى.

(**وحقيقية**) أي، القسم الثاني صفة حقيقيّة أي، موجودة في الخارج في نفسها ومع ذلك (**ذات إضافة كالعلم**)؛ إذ العلم كما سيجيء صفة توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض، وهذا التفسير ذهب إليه جماعة من الأشاعرة، وهو مختار صاحب **المواقف**؛ وأما عند جمهور المتكلّمين فالعلم عبارة عن تمييز لا يحتمل النقيض، فعلى هذا العلمُ لا يكون من الصفات الحقيقية،[458] لكن ينبغي أن يكون هذا الاختلاف في علمنا؛ وأمّا علمه تعالى فصفة حقيقية ذات إضافة إلخ. إذا طُبِّقَ على كونه من الصفات الحقيقيّة الأشاعرة كافّة، فاختلافهم في علم الحادث، لكنّهم لظهوره لم يصرّحوا به؛ إذ مسامحات المشايخ أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تقصى (**والقدرة**) وهي صفة حقيقيّة [و/35] ذات تعلق[459] بالاتفاق، لكن تعلّقاتها كلّها قديمة عندنا وعند بعض الأشاعرة أيضا قديمة، بمعنى[460] أنّها تعلّقت في الأزل المقدور فيما لا يزال، وحادثة عند بعض آخرين، وسرّه أنّ القدرة عندنا صفة تؤثر في المقدورات بجعلها ممكن الوجود من الفاعل فلا يكون المقدور موجودًا بها بالفعل، فإنّ وجودها بالفعل بتعلّق التكوين الذي اَثْبَتْناه

---

[453] وفي هامش ر، س، ص: ولا ذات تعلّق وهذا مختص من بين الصفات الحقيقية القديمة بالحياة.

[454] ر + اعتذاره.

[455] ر – عندهم.

[456] ر + الصفات.

[457] وفي هامش ر، س، ص: فلا يكون من الصفات الحقيقية إلّا أن يقال: إنّ كلامه قدّس سرّه بناء على قول من قال: إنّ للوجود وجود، أو وجوده عين وجوده فلا يلزم التسلسل.

[458] وفي هامش ر، ص: قوله: من الصفات الحقيقية لكونه حينئذ من الإضافات فلا يكون موجودا في الخارج وإن كان متحقّقا فيه فلا يكون صفة حقيقية.

[459] ر + إضافة.

[460] وفي هامش ر، س، ص: بيان لقدم التعلق على كلا المذهبين ويحتمل التخصيص بالأخير كما هو الظاهر.

وجعلناه[461] صفة حقيقية ذات إضافة؛[462] وأمّا الأشاعرة فلا يثبتون التكوين بالمعنى المذكور بل هو عبارة عن تعلّق القدرة، فالمقدور يكون موجودًا بتعلّق القدرة، وهذا يقتضي أن يكون تعلّقاتها كلّها حادثة عندهم، لكن بعضهم اختاروا كونها قديمة بالمعنى المذكور أي، بمعنى تعلّقت في الأزل وجود المقدور، لكن لا في الأزل[463] بل فيما لا يزال، وهذا توضيح ما صرّح به الفاضل الخيالي **(وإضافة محضة)** أي، تعلق محض[464] لا وجود لها في الخارج بل تحققها بالنظر إلى غيرها،[465] وقد عرفت أنّ الوجود ليس بمعتبر[466] في الصفات كالمعيّة والقبليّة[467] ولذا قال: **(وفي عدادها)** أي، من جملة الصفات التي هي إضافة (**الصفات السلبية)** وهي التي في مفهومها سلب مثل ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، وإنّما عُدَّتْ من الإضافة لأنّ تحقّقها بالنظر إلى المسلوبات[468] **(ولا يجوز بالنسبة إلى ذاته تعالى)** احتراز عن كونها بالنسبة إلى ذات المخلوقات (**التغيّر في القسم الاوّل)** وهي صفة[469] حقيقية محضة (**مطلقا)** أي، في نفسها وفي تعلّقها لعدم تعلّقاتها، وذكر مطلقًا هنا لازدواج ما بعده وإلّا فلا حاجة [ظ/35] إليه، وإنّما لا يجوز التغيّر في هذا القسم، لأنّ التغيّر والخلوّ عن صفات الكمال نقص يجب تنزيه الله تعالى عنه، ولو قيل: إنّه لم لا يجوز أن يكون متّصفا بصفة كمال يكون زواله شرطًا لحدوث كمال آخر، يجاب عنه بأنّه يلزم قيام الحوادث به تعالى وهو يستلزم كونه تعالى خاليًا عنه في الأزل[470] والخلوّ عن صفة الكمال نقص **(ويجوز)** أي، التغيّر والتبدّل **(في القسم الثالث)** وهو صفة إضافة محضة، وإنّما يجوز فيه؛ إذ لا يستلزم هذا التغيّرُ التغيرَ[471] في ذاته تعالى[472] من حال يدلّ[473] إلى أخرى كما يستلزم في القسم الأوّل مثلا إذا تعلّق علمه تعالى بأنّ زيدًا في الدار الآن، ثم تعلّق بأنّه[474] ليس في الدار لخروج زيد عنها فلا يتغيّر نفس العلم بل يتغيّر[475] تعلّقه

---

[461] ر – جعلنا.

[462] وفي هامش ر، س، ص: ودلائل الفريقين مذكورة في علم الكلام.

[463] وفي هامش ر، س: لكن لا في الأزل(1) فإنّه لو تعلّقت في الأزل وجود(2) المقدور في الأزل لزم قدم المقدور. | (1) ر – لكن لا في الأزل؛ (2) ر: يكون.

[464] ر + محضة.

[465] وفي هامش ر، س، ص: فيه إشارة إلى أنّها متحقّقة في نفس الأمر ونفس الأمر(1) ظرف لنفسها لا لوجودها(2) لعدم وجودها(3). | (1) ر – نفس الأمر؛ (2) ر، ص: لوجوده؛ (3) ر، ص: وجوده.

[466] ر + بمعتبرة.

[467] ر – كالمعية والقبلية.

[468] وفي هامش ر، س، ص: إلى المسلوبات إلخ.(1) وإنّما احتيج إلى هذا لأن تحقّق الإضافة بالنظر إلى الغير.(2) | (1) ر، ص – إلى المسلوبات؛ (2) ر: التغير.

[469] ر – صفة.

[470] س – في الأزل.

[471] ر – التغير.

[472] ص + من صفة.

[473] ر – يدل.

[474] ر – أنّه.

[475] ر: تغيّر.

ونسبته فلا محذور فيه، فإنّه أمر اعتباريّ غير موجود في الخارج، والتغيّر في المفهومات الاعتبارية وتجدّدها ممّا اتّفق عليه العقلاء[476] حتى يقال: إنّه تعالى موجود مع العالم بعد أن لم يكن معه، لكن جواز التغيّر في القسم الثالث مطلقا على ما اعتبره قدّس سرّه محلّ تأمّل، فإنّه قدّس سرّه عدّ الصفات السلبية من الإضافات، وبعضها لا مساغ للتغيّر فيه، وفي **المواقف** «فما[477] نسب إلى ما يستحيل اتّصاف الباري به امتنع تجدّده»[478] وفي شرحه «فكما في قولنا: أنّه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض فإنّ[479] هذه سلوب يمتنع تجدّدها وإلّا جاز[480] فإنّه تعالى موجود مع كلّ حادث ويزول عنه[481] هذه المعيّة إذا عدم الحادث فقد تجدّد له صفة سلب بعد أن لم يكن»[482] انتهى، ولا يخفى دلالته[483] على ما قلنا، فالأولى ترك قوله ''وفي عدادها الصفات السلبية'' كما كان ترك قوله ''والوجود أولى'' [و/36] وهذان القيدان لم يذكرهما صاحب **المواقف** بل زاد قدّس سرّه على كلامه، لكنّه لم يصب لما ذكرناه.

(وأمّا القسم الثاني) وهو صفة حقيقية ذات إضافة، أخّره لأنّ القسم الثالث يناسب الأوّل في الإطلاق[484] **(فإنّه لا يجوز التغيّر فيه)** أي، في[485] القسم الثاني، وتذكير الضمير باعتبار القسم وإن كان المراد منه الصفة وكذا الكلام **(في نفسه)** احتراز عن تعلّقه **(ويجوز)** أي،[486] التغيّر **(في تعلقه)** كما مرّ توضيحه **(انتهى)**[487] أي، في **المواقف** وشرحه، والمقصود تأييد لقوله ''والتغير[488] في التعلّق'' والإضافة لا فساد فيه

(وليس الموجود) أي، المتحقّق؛ إذ المعلومات قد تكون معدومة كما مرّ من قوله عدم الآن، أو قبل **(من المعلومات بهذا التعلّق الحادث إلّا قدرًا متناهيا)** فالمراد بالموجود عموم المجاز، قوله ''بهذا التعلق الحادث'' احتراز عن المعلومات بالتعلق القديم فإنّها غير

[476] وفي هامش ر، س، ص: هذا مثال ما نحن فيه؛ وأمّا تعلّق العلم ونحوه فليس مما نحن فيه، لكن لما كان متغيّرا مثل الإضافة المحضة ذكر هنا توضيحا لما نحن فيه لظهور التغيّر فيه.

[477] ر: مما.

[478] **شرح المواقف**، للجرجاني، 36/8.

[479] ر + فإنّه.

[480] وفي هامش ص، ر، س: وإلا جاز أي، وإن لم ينسب إلى ما يستحيل اتّصافه جاز تجدّدها فهو عطف على فما نسب.

[481] ر – عنه.

[482] **شرح المواقف**، للجرجاني، 36/8.

[483] ر – دلالة.

[484] وفي هامش ص، ر، س: وإن تغاير جهة الإطلاق فيهما؛ إذ الإطلاق ناظر إلى جواز التغيّر في القسم الثاني وفي الأول ناظر إلى عدم جوازه.

[485] ص، س – في القسم.

[486] ر – أي.

[487] **شرح المواقف**، للجرجاني، 43/8.

[488] ر: التغيير.

متناهية بالفعل كما مرّ[489] (**قال مولانا الفاضل الخيالي:**)[490] تأييد لقوله المذكور مع زيادة فائدة (**وليس الموجود**) أي، المتحقّق سواء كان موجودًا في الخارج، أو لا (**من الأعداد**) أي، المعدودات؛ وأما نفس العدد فلا وجود له عند المتكلّمين وأيضًا أنّه غير متناهية[491] بالفعل فلا يصح هذا المعنى فيه (**والمعلومات والمقدرات إلّا قدرًا متناهيًا**) كون المقدورات قدرا متناهيا مثل المعلومات بناء على أنّ[492] تعلّق القدرة حادث وهذا مذهب بعض الأشاعرة؛ وأمّا عندنا وعند بعضهم فالتعلّقات كلّها قديمة كما صرّح به الخيالي[493] نفسه فبين الكلامين نوع تنافر فاليتأمّل[494] (**وما يقال من: إنّها**) أي، الأعداد والمعلومات والمقدرات (**غير متناهية**) اعتراض على قوله [ظ/36] إلّا قدرا متناهيا، ونقض له بأن يقال: هذا باطل؛ لأنّه يخالف ما اتّفق عليه القوم، وكلّ ما هذا شأنه فباطل فهذا باطل، ويمكن تقريره بطريق المعارضة ويحتمل النقض التفصيلي أيضا فأجاب بقوله (**معناه عدم الانتهاء إلى حدّ لا يزيد عليه**) ويعبّر عنه بعدم التناهي بالقوّة، وتطبيق الجواب سهل عليك بعد استيعاب وجوه الاعتراض، وإطلاق عدم التناهي عليه مجاز، وعن هذا قال: (**وخلاصته أنّها لو وجدت بأسرها لكانت غير متناهية**)[495] فأشار إلى أنّ كونها غير متناهية بالفعل موقوف على وجودها بأسرها وهذا غير واقع بل محال، وحاصل الجواب أنّ نفي عدم التناهي عنها وإثبات التناهي لها بطريق الحقيقة وإثبات عدم التناهي لها بطريق المجاز فلا منافاة[496] بينهما،[497] انتهى ما قاله الفاضل الخيالي، والغرض من هذا النقل تأييد[498] بيان كون المعلومات بهذا التعلّق الحادث متناهيا بالفعل وغير متناهٍ بالقوّة بعد بيان جواز تغيّر ذلك التعلّق، وتمهيد لبيان كون المعلومات بالتعلق القديم غير متناهٍ بالفعل فلا يحتاج فيه إلى التأويل المذكور بل لا يصحّ فيه ولهذا قال: (**وأمّا كون المعلومات باعتبار التعلق القديم غير متناهية فلا يصحّ فيه هذا المعنى**) لأنّه يقتضي تناهي المعلومات بالتعلّق القديم، ولا يخفى فساده[499]

---

[489] ر – كما مر.

[490] س – الخيالي. | س + الخ.

[491] ر – متناه.

[492] ص – أنّ.

[493] ر – الخيالي.

[494] وفي هامش ر، س، ص: إلّا أن يقال: إنّ مراده هنا ما هو موجود في الخارج كما هو الظاهر من قوله: وليس الموجود إلخ. ولا ريب في كونها قدرا متناهيا، والإشكال إنّما نشأ من تعميم الموجود في قوله: وليس الموجود إلخ. لكن هذا لا يلائم قوله وما يقال من: إنّها غير متناهية إلخ. ولعلّ لهذا قال: فليتأمل.

[495] وفي هامش ر، س، ص: هذا بظاهره يقتضي أن لا يكون للمعلومات والمقدورات عدم التناهي بالفعل وقد عرفت أنّ تعلقاتها القديمة غير متناهية بالفعل والمقدورات والمعلومات بهذه التعلقات القديمة غير متناهية بالفعل، والحاصل أنّ كلامه لا يخلو عن اضطراب. | **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 247/3.

[496] ص: منافات.

[497] ر – فلا منافاة بينهما.

[498] ر، س – تأييد.

[499] ر – ولا يخفى فساده.

وكذا المقدورات غير متناهية بالفعل[500] فإنّ تعلقات القدرة كلها قديمة عندنا وعند بعض الأشاعرة كما صرّح به الفاضل الخيالي وقد مرّ تفصيله، فحينئذ يكون المقدورات غير متناهية بالفعل؛ إذ وجود المقدور[501] ليس بتعلّق القدرة كما عرفت بل بتعلّق التكوين [و/37] فتأثير تعلّقها جعل المقدور ممكن الوجود من الفاعل، فالمقدورات التي يصحّ صدورها من الواجب تعالى غير متناهية بالفعل، وما ذكروه من أنّ[502] مقدورات الله تعالى غير متناهية بالقوة فبناء على أنّ تعلقات القدرة حادثة وأنّ وجود المقدورات بالفعل بتعلّقاتها كما هو مذهب بعض[503] الأشاعرة، ولا يصح هذا الكلام على إطلاقه،[504] لكنّهم ذكروه على إطلاقه، فالصواب ما فصّلناه، وكذا أيضا المرادات غير متناهية بالفعل إن[505] قيل: بتعلقات[506] الإرادة قديمة كما ذهب إليه بعض مشايخنا نقله الفاضل الرومي في **حاشية التلويح** في المقدّمات الأربع، أو غير متناهية بالقوّة إذا قيل: إنّ تعلقاتها حادثة كما هو المختار عند جمهور مشايخنا، وأيضا المكوّنات غير متناهية بالقوّة فإنّ تعلقاته حادثة، فما وجد في الخارج من المكوّنات المحدثات ليس إلّا قدرًا متناهيًا وإن قيل: إنّ تعلّقات التكوين قديمة كما جنح إليه المولى الخيالي فالمكوّنات حينئذ غير متناهية بالفعل،[507] لكنّ الأوّل هو المعوّل.

وأمّا المسموعات والمبصرات فغير متناهية بالقوّة لا غير، إذ تعلّقاتهما حادثة[508] ولا يجري فيهما التعلّق القديم، فإنّ تعلقاتهما بحدوث المسموع والمبصر وما لم يحدثا لم يتعلّق بهما السمع والبصر؛ وأمّا صفة الكلام[509] فإن كان خبرًا باعتبار التعلّق فهو غير متناهٍ بالقوّة، والاستفهام والنداء كذلك، وإن كان أمرًا تكليفيًا فهو متناهٍ بانقضاء دار التكليف بالنسبة إلى الثقلين[510] وإن كان

---

[500] وفي هامش ر، س، ص: لكنّ القدرة ليس لها تعلّقان تعلق قديم وتعلق حادث بل لها تعلق قديم فقط عند من يقول: بقدم تعلقاتها، أو تعلق حادث فقط عند من يقول: بحدوثها، وكذا الكلام في المقدورات إمّا غير متناهية بالفعل فقط، أو غير متناهية بالقوة فقط، وكذا الكلام في تعلق الإرادة والتكوين والكلام ومتعلقاتها؛ وأمّا العلم فله تعلقان قديم وحادث والمعلومات غير متناهية بالفعل بالتعلق القديم وغير متناهية بالقوة بالتعلق الحادث.

[501] ص + المقدورات.

[502] ص – أنّ.

[503] ر – بعض.

[504] وفي هامش ر، س، ص: إذ تعلّقات القدرة لما كانت قديمة عندنا وعند بعض الأشاعرة فالمقدورات لا محالة تكون غير متناهية بالفعل فلا يصح فيه التأويل المذكور.

[505] ر: إذا.

[506] ص: إنّ تعلقات.

[507] وفي هامش ر، س: فإنّه لما كان التعلّقات قديمة تكون غير متناهية بالفعل فحينئذ يكون المكوّنات غير متناهية بالفعل.

[508] ر: تعلّقهما حادثان.

[509] ر + فهي أيضا واحدة بالذات وله تعلقات.

[510] وفي هامش ر، س: قوله: بالنسبة إلى الثقلين وفي **التلويح** «فلأنّ الحوادث وإن كانت متناهية في نفسها بالانقضاء دار التكليف»[(1)] انتهى، ومراده بالقياس إلى الثقلين تأمل. | [(1)] **شرح التلويح**، 29/1.

أمرًا تكوينيا فهو غير متناهٍ بالفعل إذا قيل: إنّه أزليّ كما اختاره في **التلويح**، أو غير متناهٍ بالقوّة إن[511] قيل: إنّه حادث كما أشار إليه الفاضل[512] [ظ/37] حسن چلبي في **حاشية التلويح** وإن قيل: إنّ الأمر التكويني[513] مجاز عن سرعة الإيجاد وسهولته عليه[514] فلا قول ولا كلام كما ذهب إليه أكثر المفسّرين واختاره الإمام الرازي والزجّاج كذا في **الحاشية الخسروية**[515] فلا تعلّق ولا متعلّق فضلاً عن التناهي وعدمه،[516] فمتعلّقات الكلام أيضا غير متناهية إما بالقوّة، أو بالفعل.[517] وأمّا الحياة فلا تعلّق لها أصلا، فاستقصى الكلام في بيان حال صفاته تعالى الحقيقية[518] القديمة الثمانية فتدبّر وكن على بصيرة.

(**ولا يقال: إنّها غير متناهية، بمعنى عدم الانتهاء إلى حدّ لا تقف عنده**) لاستلزامه المحال وستطّلع على جليّة الحال (**بل هي غير متناهية بالفعل**) أى بالتحقّق والحصول (**فعلم أنّ عدم تناهي المعلومات على معنيين**) أحدهما عدم تناهيها بالفعل وهو معنىً حقيقي له والآخر عدم تناهيها بالقوّة وهو معنى مجازيّ له، وكذا علم أنّ عدم تناهي المقدورات والمرادات والمكوّنات على معنيين[519] (**كما أنّ تعلق العلم على نوعين**) تعلّق قديم وتعلّق حادث وجعله مشبّها به؛ إذ الأول يدور عليه فإنّ كون تعلّق العلم على نوعين سبب لكون عدم تناهي المعلومات على معنيين، والتعبير هنا بالنوعين وبالمعنيين هناك؛ لأنّ أحد المعنيين هناك مجاز وإطلاق النوع عليه تكلّف؛ وأمّا التعلق فحقيقة في كلا المعنيين (**وأنّ مراد مشايخنا بأنّ معنى "عدم تناهي المعلومات" عدم الانتهاء إلى حد لا يزيد عليه شيء ليس عدم الانتهاء مطلقا**) أي، سواء كان عدم انتهاء المعلومات بالتعلّق القديم، أو بالتعلّق الحادث [و/38] بل معنى عدم تناهي المعلومات بالتعلّق الحادث بقرينة أنّهم صرّحوا بأنّ معنى عدم تناهي المعلومات[520] بالتعلّق القديم[521] عدم تناهيها بالفعل، قال[522] قدّس سرّه في **شرح المواقف**: «أن كل واحدة من سائر الصفات قديمة غير متعدّدة وغير

---

[511] ر: إذا.

[512] ص + الرومي.

[513] ر: التكليفي.

[514] ر + تعالى.

[515] ر – واختاره الإمام الرازي والزجّاج كذا في **الحاشية الخسروية**. | ص – الإمام الرازي والزجّاج كذا في **الحاشية الخسروية**، صح هامش.

[516] ر: عدم التناهي.

[517] وفي هامش ر، ص، س: أو بالفعل فيه إشارة إلى الواقع أحد الأمرين بناء على القولين لا الأمرين معًا بخلاف صفة العلم فإنّ متعلّقه غير متناه بالفعل(1) وغير متناه بالقوة وقد مر تفصيله آنفا. | (1) ر – غير متناه بالفعل و.

[518] ر + الحقيقية التي أثبتها أئمتنا الكرام وفي بيان تعلّقاتها فتأمّل وكن على بصيرة.

[519] وفي هامش ر، ص: لكنّ هذا بناء على القولين فتأمل.

[520] ر – بالتعلّق الحادث بقرينة أنّهم صرّحوا بأنّ معنى عدم تناهي المعلومات، صح هامش.

[521] ر: التقديم.

[522] وفي هامش ر، س: بيان للتصريح المذكور.

متناهية، فصفة العلم قديمة واحدة وغير متناهية[523] ذاتًا،[524] بمعنى سلب التناهي وغير متناهية تعلّقا، بمعنى إثبات اللّاتناهي في تعلّقه بالفعل»[525] انتهى، فإذا أثبت اللّاتناهي في تعلّقه بالفعل فلا مجال لأنْ يقال: ''إنّ معنى عدم تناهي المعلومات بالتعلّق القديم عدم الانتهاء إلى حدّ لا يزيد عليه شيء''، ولا يذهب عليك أنّ بيانه قدّس سرّه أنّها فيه إجمال ومسامحة[526] فإنّه لم ينبّه على تعلّقه الحادث هنا، فلو قال: ''بمعنى إثبات اللّاتناهي في تعلقه بالقوّة أيضا'' بعد قوله: ''بمعنى إثبات اللاتناهي في تعلقه بالفعل'' لكان أسلم من المسامحة.

فاستفدنا من كلامه قدّس سرّه أنّ معنى غير متناهية قد يجيء سلب التناهي بطريق كون القضيّة سالبة فيجري[527] هذا المعنى في نفس صفاته تعالى القديمة كما يجري في تعلّقاتها، وقد يستعمل في إثبات اللاتناهي بجعل القضيّة معدولة، وهذا المعنى مختصّ بالتعلّقات والمتعلّقات ولا يجري في الصفات[528] وهذا المعنى[529] شايع في الألسنة والكتب المعتبرات (**كما مرّ توضيحه ولظهور المرام في تحقيق المقام لم يقيّدوه**)؛ إذ مسامحات المشايخ أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تقصى، فإن قيل: لم لا يصح هذا التأويل في المعلومات بالتعلّق القديم باعتبار كون المراد ما هو موجود [ظ/38] منها في الخارج؟ قلنا: فحينئذ يؤل إلى كونها معلومات باعتبار التعلق الحادث، نعم يصدق عليها أنّها أي، الموجودات في الخارج من أفراد المعلومات باعتبار التعلق القديم ذاتًا لا وصفًا تأمل.[530]

(**فلا إشكال بأنّه إذا كان معنى كون معلومات الله تعالى غير متناهية عدم الانتهاء إلى حدّ لا يزيد عليه**) يلزم (**عدم علمه تعالى**[531] **بما زاد على حدّ قبل وجوده**) أي، فيما كانت[532] المعلومات موجودات،[533] أو عدم علمه تعالى بما زاد على حدّ قبل

---

[523] ر – فصفة العلم قديمة واحدة وغير متناهية.

[524] وفي هامش ر، س: أمّا ذاتًا فلأنّ التناهي من خواصّ الكم ولا كم ثمّة؛ إذ القدرة وسائر الصفة بحسب ذاتها من الكيف فيسلب عنها التناهي، كذا في **شرح المواقف**.

[525] **شرح المواقف**، للجرجاني، 67/8.

[526] وفي هامش ر، س، ص: حمل كلامه على المسامحة، لأنّ تعلق العلم كونه حادثا مشهور متعارف، والمحتاج إلى البيان كون تعلقه قديما وغير متناهية بالفعل، فإنّ أكثر الناس عنه غافلون وإن كنت في ريب ممّا تلونا عليك فاسأل عنه من يعتنى بشأنه ويظنّ التفوّق بين أقرانه.

[527] وفي هامش ر، س، ص: فيجري هذا المعنى إلخ. مع أنّ صفاته تعالى واحدة بالذات، والظاهر أنّ عدم التناهي غير متصوّر فيها، وسرّه أنّ التناهي من خواصّ الكم، والصفات العلي ليست من مقولة الكم فيسلب التناهي عنها.

[528] وفي هامش ر، س، ص: لأنه يقتضي التعدّد والتكثّر والصفات في نفسها واحدة.

[529] ر – المعنى.

[530] وفي هامش ر، ص، س: وجهه أنّ زيدًا مثلا إذا وجد في الخارج يصدق عليه أنّه فرد من أفراد المعلومات بتعلّق العلم القديم أعني بتعلّقه أنّه سيوجد وهذا العلم لا يتغيّر أصلا كما بيّناه، ويصدق عليه أيضا أنّه فرد من المعلومات بالتعلّق الحادث أي، بتعلقه بأنّه وجد الآن، أو قبل هذا الآن وهذا العلم يتغير فيكون التعلّقان متّحدين ذاتًا لا وصفًا.

[531] ر – تعالى.

عدمه فيما كان المعلومات معدومات (**وجه الاندفاع هو إنّما يرد هذا**) أي، عدم علمه تعالى بما زاد على حدّ (**إذا كان**) الأولى إن كان[534] (**تعلق علمه تعالى منحصرا في التعلق الحادث**) أي، تعلّقه بأنّه وجد الآن، أو قبل، أو بأنّه عدم الآن، أو قبل[535] ولم يتحقّق تعلّقه بأنّ الأشياء ستوجد، أو ستعدم بعد وجوده فيما من شأنه أن يعدم (**كما جنح**) أي، مال (**إليه بعض المحققين**) وهو مولانا الجلال الدوّاني (**واعترض**) أي، بناءً على ذلك الزعم (**على كبار أئمّة المتكلّمين**) من المتقدّمين والمتأخّرين من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف (**كما ستقف على حقيقة الحال**) أي، كيفيّة اعتراضه والجواب عنه (**بعون الله الملك المتعال**) الأولى أن يكون متعلّق الباء ما هو المفهوم من حقيقة الحال أي، كما ستقف دفع اعتراضه والجواب عنه بتوفيق الله تعالى، ويحتمل كونه متعلّقا بقوله ستقف، وفيه إشارة إلى أنّ الوصول إلى هذا الجواب مع صعب المنال[536] ليس إلّا بمحض توفيق الله الملك المتعال.

(**وأمّا إذا ثبت كون تعلّقه**) أي، العلم (**قديما**) أي، أزليّا (**أيضًا**) أي، كما كان تعلّقه حادثًا وإن كان بين التعلّقين فرقًا؛ إذ التعلق القديم تعلق بأنّ الأشياء [و/39] ستوجد، أو ستعدم، والتعلق الحادث تعلّق بأنّها وجدت الآن، أو قبل، فالمتعلّقان ليسا على نسق واحد وإلى هذا أشار بقوله (**كما مرّ توضيحه سابقا كالتأكيد**[537] **لما قبله**) حال مؤكّدة؛ إذ مختار الزمخشري جواز وقوع الحال المؤكّدة بعد الجملة الفعليّة وإن[538] اَبَيْتَ فلتُسَمِّ حالاً دائمة (**على ما قرّره الفاضل الخيالي**) عند قول الشارح المحقّق التفتازاني «والعلم صفة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلّقها بها»[539] انتهى، وقال الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ[540] لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ الآية، [الأنعام، 6 /59]: «وفيه دليل على أنّه تعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها»[541] انتهى، ولا ريب في أنّ تعلّق العلم بالأشياء قبل وقوعها لا يكون إلّا تعلّقا قديما، ومن تصفّح في كلام صاحب **المواقف** والسيد قدّس سرّه استفاد

---

[532] ر، س، ص: كان.

[533] ر – الموجودات.

[534] وفي هامش ر، ص: قوله: الأولى إن كان؛ إذ الانحصار ليس بواقع، والمناسب كلمة الشكّ لا كلمة التحقيق إلّا أن يقال: التعبير به بناء على زعم من ادّعى الحصر.

[535] ص + قبله.

[536] وفي هامش ر، ص، س: قوله: مع صعب المنال إلخ. ألا يرى أنّ أحدا لم يَحُمِ حول هذا الجواب ولم نطّلع دفع اعتراض الدوّاني على وجه الصواب مع أنّه واجب الدفع على أولي الألباب.

[537] وفي هامش ر: أي، سابقا كالتأكيد بقوله: مرّ توضيحه؛ إذ الماضي يدلّ على سبق، لكن لما احتمل المجاز أكدّ بذلك دفعًا للمجاز.

[538] وفي هامش ر، س، ص: وإن أبيتَ عن ذلك وادّعيتَ أنّ شرطها كونها واقعة بعد الجملة الاسمية فلتُسَمِّ أنت مثل هذا الحال حالا دائمة.

[539] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 112/1.

[540] وفي هامش ر، س، ص: خزائنه جمع مَفتح بفتح الميم وهو المخزن، أو ما يتوصّل به إلى المغيّبات مستعار من المفاتح التي جمع مِفتح بكسر الميم وهو المفتاح ويؤيّده أن قرئ مفاتيح، والمعنى أنّه المتوصّل إلى المغيّبات المحيط علمه بها لا يعلمها إلّا هو فيعلم أوقاتها وما في تعجيلها وتأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته الحكمة وتعلّقت به مشيّة كما في **البيضاوي**.

[541] **تفسير البيضاوي**،324 (الأنعام، 59/6).

منه تعلّق القديم[542] **(فلا إشكال أصلا)** وإشكال الجلال الدوّاني بناء على زعم انحصار التعلّق على التعلّق الحادث؛ **(إذ حينئذ يكون الأشياء بأسرها معلومة له تعالى بالتعلّق القديم)** وهو العلم بأنّها ستوجد، أو ستعدم؛ وأمّا عدم تعلّق علمه بأنّ الشيء وجد، أو عدم قبل وقوعه، فلا فساد فيه؛ إذ ما لم يوجد بعدُ إذا فرضنا تعلّق العلم[543] بأنّه وجد يؤدّي إلى العلم على خلاف الواقع ولا ريب في فساده **(موجودات كانت)** كالأزليّات أعني الواجب وصفاته **(أو معدومات)** كشريك الباري واجتماع النقيضين وارتفاعهما من الممتنعات والمعدومات الممكنة[544] الموصوفة بالوجود فيما لا يزال وغير الموصوفة به فيه، ولك أن تجعل الموجودات شاملة للمعدومات الممكنة بأن يراد بها ما يكون موجودا بالفعل،[545] أو من شأنه أن يوجد فيما سيأتي، لكنّ الاحتمال [ظ/39] الأوّل هو المناسب بحسن التقابل.[546]

(فلا يعزب) فلا يخرج **(عن علمه مثقال ذرّة)** والمثقال مفعال من الثقل، والذرّة هي النملة الصغيرة ويقال: لكل جزء من أجزاء الهباء[547] **(في الكائنات)** من الموجودات والمعدومات **(فإن قيل: إذا كان التعلقات)** أي، القديمة **(والمعلومات غير متناهية)** أي، بالفعل **(يلزم التسلسل فيهما)** نقض إجمالي بقوله التعلّقات القديمة غير متناهية بالفعل وكذا المعلومات بتلك التعلّقات القديمة وإبطال له باستلزامه خصوص الفساد وهو التسلسل، منشأ الإشكال قوله ''بالفعل'' وأيضا زعم كون التعلقات موجودة، إمّا لعدم التفرقة بين العلم[548] وتعلّقه، أو لكون المراد بها الحاصل بالمصدر وهو موجود في الخارج، أو زعم استحالة التسلسل مطلقًا، ومنشأه في المعلومات لادّعاء[549] أنّها موجودة في الذهن بصور مفصّلة **(قلنا: التعلقات)** ليست بموجودة في الخارج حتى يلزم منه التسلسل[550] المحال بل **(من الأمور الاعتباريّات)** التي لا وجود لها في الخارج؛ إذ المراد بها النسب والإضافات، وهي معدومة لا

---

[542] وفي هامش ر، س: كما نقلناه سابقا وسيجيء الإشارة إليه إن شاء الله تعالى.

[543] ر - بأنّ الشيء وجد أو عدم قبل وقوعه فلا فساد فيه؛ إذ ما لم يوجد بعد إذا فرضنا تعلق العلم.

[544] وفي هامش ر، س: فحينئذ يكون المراد بالمعدومات الممتنعات.

[545] وفي هامش ر، س: أي، بطرق عموم المجاز.

[546] وفي هامش ر، س: بحسب التقابل؛ إذ حينئذ يكون المراد بالموجود الموجود بالفعل كما أنّ المراد بالمعدوم هو المعدوم بالفعل فلا يدخل شيء من أفراد أحدهما في الآخر فيحسن التقابل.

[547] ر - ويقال لكل جزء من أجزاء الهباء.

[548] وفي هامش س: إذ العلم موجود في الخارج لا سيّما علم الله تعالى فزعم السائل أنّ تعلّقه موجود كذلك.

[549] ر - ادّعاءً.

[550] وفي هامش ر، ص: قوله يلزم منه التسلسل وهو باطل بالبرهان(1) التطبيق وغيره توضيح برهان التطبيق هو إنّا نفرض جملتين من التعلّقات القديمة إحديهما من مبدأ معيّن إلى غير النهاية والأخرى مما(2) قبله بمتناهٍ إلى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدإ(3) فالأول من الأولى بإزاء(4) الأول من الأخرى، والثاني بالثاني ويتم جري(5) فإن كان بإزاء كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد(6) وهو محال وإن لم يكن فقد وجد في الأولى ما لم(7) يوجد بإزائه(8) شيء في الثانية فينقطع الثانية وتتناهي(9) ويلزم تناهي الأولى؛ لأنّها لا تزيد على الثانية إلّا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا بالضرورة فيلزم تناهيهما في الجملة التي فرضناهما غير متناهيتين هذا خلف فيلزم تناهي التعلقات والمتعلقات فيبطل القول: بعدم تناهي تعلقات العلم القديمة وبعدم تناهي المعلومات

المعنى الحاصل بالمصدر، فإنّ المصدر كون المراد به الحاصل بالمصدر إذا كان له الحاصل بالمصدر وهو ليس بكليّ[551] **(والتسلسل في الأمور الاعتباريات إمّا غير واقع)** إن فسّر التسلسل بترتّب الأمور الموجودة إلى غير النهاية **(أو)** واقع **(غير مستحيل)** إن فسّر بترتّب الأمور إلى غير النهاية لعدم جريان برهان التطبيق في ذلك التسلسل، فعلى الأول الجواب منع للزوم التسلسل وعلى الثاني منع لاستحالته، وإن قرّر الاعتراض بالمعارضة، أو[552] النقض التفصيلي فالجواب ظاهر بيانه **(قال الفاضل عبد الرحمن الآمدي في تعليقاته على الخيالي:)** [و/40] والغرض من نقله تأييد لما سبق من''أنّ التعلقات من الأمور الاعتباريّة[553] لا وجود لها في الخارج حتى يكون التسلسل فيها محالاً'' **(ليس معناه أي، معنى أنّ تعلّقات العلم قديمة)** أي، أزلية **(أنّها مجتمعة في الوجود)** بأن يكون بعضها علّة لبعض آخر، أو لا[554] **(أو متعاقبة)** أي، متعاقبة في الوجود بأن لا يكون بعضها علّة لبعض آخر بل معدّة له، وفيه تنبيه على أنّ التسلسل في الأمور الموجودة متعاقبة محال عند المتكلّمين وإن لم يكن محالا عند الفلاسفة والمتفلسفين كحركات الأفلاك عندهم فإنّها غير متناهية بطريق التعاقب كما أشار بقوله: مجتمعة إلى أنّ الترتب ليس بشرط[555] في استحالته عندهم كما اشترطه الحكماء فيه **(وليست بمتناهية)** في حيّز النفي أي، ليس معنى أنّ تعلّقات العلم قديمة أنها مجتمعة في الوجود، أو متعاقبة مع كونها غير متناهية **(حتى يكون محالا فإنّها أمور اعتبارية)** لكن لا من قبيل بحر من زئبق[556] وأنياب وأغوال بل هي من الأمور المتحقّقة في نفس الأمر مثل النسب[557] في الأشياء غايته أنّها **(لا وجود لها)** أي، في الخارج **(فضلا عن الاجتماع والتعاقب فيه)**

بالتعلق القديم، قلنا في جوابه[(10)] إنّا[(11)] لا نسلم جريان برهان التطبيق في ذلك التسلسل؛ لأنّه ليس فيها جملتان في نفس الأمر مطبقتان فنختار أنّ الجملتين المفرضتين في التعلقات تنقطعان[(12)] في التطبيق بانقطاع الوهم عن التطبيق لعجزه وليس يلزم من انقطاعه انقطاع ما لا يتناهي في الوجود الخارجي حتى يكون محالا وهو لزوم خلاف المفروض، أو نختار أنّهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك تساويهما في الوجود الخارجي لأنّ ذلك التساوي فرع وجودهما في نفس الأمر وقد عرفت أنهما لا وجود لهما في الخارج. | [(1)] ص – برهان؛ [(2)] ر – من؛ [(3)] ر: المبتدإ؛ [(4)] ر – إزاء؛ [(5)] ص: جرّا؛ [(6)] ر: كالزايد؛ [(7)] ص: لا يوجد؛ [(8)] ص – بإزائه، صح هامش؛ [(9)] ر: التناهي؛ [(10)] ر + جوابهم؛ [(11)] ر: إنّه؛ [(12)] ص: تنقطعناه.

[551] وفي هامش س، ص: وأيضا أنّه معنى مجازي للمصدر ولا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي إليه. | ر + وأيضا أنّه معنى مجازي للمصدر ولا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي إليه.

[552] ر – و.

[553] وفي هامش ر، س: من أنّ التعلقات من الأمور الاعتبارية أي، المراد منها المعنى النسبي لا الحاصل بالمصدر.

[554] وفي هامش ر، س: هذ النفي راجع إلى المقيّد فقط بقرينة قوله: بل معناه أنّها مجتمعة في التحقق.

[555] وفي هامش ر، س، ص: قوله: إلى أن التسلسل ليس بشرط والحاصل أنّ التسلسل بطلانه مشروط بأمور ثلثة عند الفلاسفة الوجود الخارجي والترتّب والاجتماع؛ وأمّا عندنا فالوجود الخارجي كافٍ في البطلان.

[556] ر، س، ص: زيبق. | زئبق: معدن سائل ثقيل فضي اللون، يجمد في الدرجة 39 المئوية تحت الصفر. يدخل في تركيب بعض الأدوية، ويستعمل في موازين الحرارة. **معجم الرائد** لجبران مسعود «زئبق»

[557] وفي هامش ر، ص: مثل النسب في الأشياء مثلا نسبة القيام إلى زيد أمر متحقّق في نفس الأمر فيما يكون صادقا مع قطع النظر عن إدراك الناس وحكمه وكذا الكلام في النسبة[(1)] السلبية فإنها أيضا متحققة في نفس الأمر سواء أدركناها وحكمناها، أو لا، وهذا معنى وجود النسبة الخارجي والتعلقات قديمة أزلية، أو حادثة كذلك متحققة في نفس الأمر بدون فرض واعتبار فنفس الأمر ظرف لنفس التعلقات لا لوجودها؛ وأما نحو بحر من زيبق وأنياب أغوال فنفس الأمر ليس ظرفا لنفسهما أيضا بل بفرض فارض واعتبار معتبر. | [(1)] ر – الناس وحكمه وكذا الكلام في النسبة.

أي، في الوجود فإنّهما فرع الوجود (**بل معناه**) أي، معنى أنّ تعلّقات العلم قديمة (**أنّها مجتمعة في التحقق**) تصريح بما ذكرنا من أنّ التعلّقات ليست من الأمور الاعتبارية المحضة كأنياب[558] أغوال[559] بل هي متحقّقة بلا فرض فارض، فإطلاق القدم عليها بناء على ترادف القديم والأزلي، وإلّا فلا تكون قديمة؛ إذ التعلّقات إضافات والقديم على عدم كونه مرادفا للأزلي هو الأزلي القائم بنفسه، فأين الإضافة الاعتبارية من القائم [ظ/40] بنفسه كذا قاله عبد الرحمن الآمدي، وهذا التفسير غير شامل لصفاته، تعالى شأنه، فإنّها ليست بقائمة بنفسها، ولا ريب في قدمها؛ فالأولى في التفسير أنّ القديم على عدم كونه مرادفا للأزلي هو الموجود الذي لا يكون وجوده مسبوقا بالعدم[560] سواء كان قائما بنفسه كالواجب تعالى،[561] أو قائما بذاته تعالى (**وليست بمتناهية**) أي، بالفعل (**ولا استحالة فيه**) كما زعم قوم فادّعوا لذلك عدم علمه تعالى بالأمور الغير المتناهية؛ (**إذ اجتماع**[562] **الغير المتناهية إنّما يكون محالا إذا كان في الوجود**)[563] فإنّ برهان التطبيق وغيره من البراهين يبطل ذلك دون اجتماع الغير المتناهية في التحقق والثبوت في نفسه من غير اتصاف بالوجود الخارجي ولذا قال: (**لا في التحقق**) وجريان[564] برهان التطبيق في الأول دون الثاني بيانه يحتاج إلى طول الكلام ولا يسعه المقام مع أنّه أوضحه في محله العلماء الأعلام (**والاجتماع هنا**) أي، في[565] التعلقات (**إنّما هو في التحقق**) دون الوجود (**كما عرفت**) حيث قال: ومعنى كون التعلقات قديمة أنّها مجتمعة في التحقّق مع كونها غير متناهية بالفعل لا وجود لها أصلا لا في الاجتماع[566] ولا في التعاقب (**انتهى**)[567] ما قاله الفاضل الآمدي (**فلا يرد**[568] **أنّ عدد أنفاس أهل الجنة وعدد أكلها**)[569] وكذا عدد أنفاس أهل النار وعدد عذابها (**لا يخلو إمّا أن يكون معلوم الله تعالى**) أي، بتعلّقٍ قديم

---

[558] نَابٌ: الجمع: أَنْيَابٌ، نُيُوبٌ. نيب: السِّنُّ بِجَانِبِ الرُّبَاعِيَّةِ. "مِنْهُمْ مَنْ يُمَثِّلُ دَوْرَ الْمَاكِرِ ذِي النَّابِ الأَزْرَقِ الَّذِي يُقَابِلُكَ فَيَبْتَسِمُ لَكَ". **المعجم الغني** لعبد الغني أبو العزم «نَابٌ»

[559] الغُولُ: كلُّ ما أَخَذَ الإنسانَ من حيث لا يدري فأَهلكه. والجمع: أَغْوَالٌ، وغِيلانٌ. **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية بالقاهرة «الغُولُ». ومفرد الغِيلان، تزعم العربُ أنه نوعٌ من الشياطين يَظهر للناس في الفلاة، فَيَتَلَوَّن لهم في صور شتَّى ويَغُولهم، أَي، يُضلِّلهم ويُهلِكُهُم.

[560] وفي هامش ر، س: هذا البيان وإن مرّ في صدور الكتاب، لكنّه ذكر هنا للمناسبة ودفع المناقشة الناشئة من كون التعلقات من الأمور الاعتبارية.

[561] ر – كالواجب تعالى.

[562] وفي هامش ر، س، ص: حاصل الدليل أنّ اجتماع التعلّقات القديمة الغير المتناهية ليس باجتماع في الوجود، والاجتماع المستحيل اجتماع في الوجود، فاجتماع التعلقات الغير المتناهية ليس باجتماع مستحيل.

[563] وفي هامش ر، س، ص: إذا كان في الوجود إلخ. أي، سواء كان مترتّبا، أو لا، وإنّما قال: إذ اجتماع الغير المتناهية مع أنّ الغير المتناهي محال إذا كان في الوجود الخارجي سواء كان مجتمعًا، أو متعاقبًا، لأنّ الأمر في التعلّقات الأزلية الاجتماع دون التعاقب ودون المطلق.

[564] وفي هامش ر، س، ص: وعدم جريان برهان التطبيق في الثاني قد علم مما بيَّنّا في الهامش في الدرس السابق وفهم منها أيضا جريانه في الأول بإذني عناية.

[565] ر – في.

[566] ر: لا في الخارج.

[567] لم أقف عليه.

[568] وفي هامش ر، س، ص: فلا يرد إلخ. تفريع على أنّ استحالة اجتماع الغير المتناهي إنّما هو في الوجود لا في التحقق.

[569] المراد بالأكل نعم الله تعالى على اهل الجنة.

غير متناهية بالفعل؛ إذ المراد بعدد أنفاس أهل الجنة وأكلها الذي سيوجد؛ وأمّا عددها الذي وجد[570] الآن، أو قبل فمعلوم الله تعالى بتعلّق حادث بالاتّفاق فلا يجري الترديد المذكور ولا يلزم منه المحذور المزبور[571] [و/41]كما زعمه المعترض (**أو لا**) أي، أو لا يكون معلوم الله تعالى (**فعلى الأول**[572] **يكون متناهيا**)؛ لأنّ البرهان يبطل كونه غير متناه سواء كان في تعلّقات العلم، أو في المعلومات، وله وجه آخر، وهو أنّ الغير المتناهي ليس من[573] شأنه المعلومية؛ إذ المعقول متميّز عن غيره بوجه من الوجوه وغير المتناهي غير متميّز عن غيره بوجه من الوجوه وإلّا لكان له طرف واحد به[574] يتميّز وينفصل عن الغير وإذا[575] كان له طرف فلا يكون غير[576] متناهٍ هف[577] (**وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ الآية،**) [الرعد، 13 /35] فاحتمال الأول محال لاستلزامه المحال (**وعلى الثاني يلزم الجهل تعالى الله**[578] **عن ذلك علوّا**) أي، تعاليا (**كبيرا**)[579] أي، متباعدا غاية البعد عن الجهل، فإنّه تعالى يعلم كلّ شيء موجودا كان، أو معدوما ممكنا كان، أو ممتنعا متناهيا كان، أو غير متناه والجهل من أخسّ أوصاف النقصان يجب تنزيه الله تعالى عنه المنّان هذا دليل عقليّ؛ وأمّا النقلي (**فلقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**) [البقرة، 2 /282] [580] واكتفى به لظهور الدليل العقلي ولِأَوثقية البرهان النقلي من جهة الاعتداد والسداد (**لأنّا نختار**) علّة لعدم ورود ذلك الإشكال (**الشق الأول من الترديد**) وهو كون عدد أنفاس أهل الجنة وأكلها معلوم الله تعالى تفصيلا وندفع محذوره[581] كما أشار إليه بقوله (**وقوله فعلى الأوّل يكون**) أي، عدد أنفاسها (**متناهيا ممنوع**) أي، لا نسلّم لزوم تناهي ما هو غير متناهٍ من كونه معلوم الله تعالى؛ لأنه إن أريد بما هو غير متناهٍ تعلّقات العلم، فقد عرفت أنّها من الأمور الاعتباريّات لا يجري فيه البرهان الذي يبطل التسلسل، فلا يلزم كون ما فرضناه غير متناه متناهيا، وإن أريد [ظ/41] به المعلومات وهو الظاهر من قوله أنّ عدد أنفاس أهل الجنة إلخ.، فلا يخفى عليك أنّها معدومة فلا يجري فيه البرهان المذكور فلا يلزم خلاف المفروض أعني كون ما فرضناه غير متناه

---

[570] ص + هو.

[571] س – المزبور، صح هامش.

[572] وفي هامش ر، س، ص: الظاهر أنّ هذا لا يراد المناقشة لخلود أهل الجنة بطريق الاستفسار لا بطريق الاعتراض والإنكار وإن اعتبر من جانب المنكرين فالأمر ظاهر للعارفين، لكن الملايم بقوله ويخالف قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا﴾ الآية،(1) [الرعد، 13 /35] هو(2) الأول. | (1) ص: إلخ.؛ (2) ر + أنّ الوجه.

[573] ر – من.

[574] س – به، صح هامش.

[575] ص – وإذا.

[576] ص – غير.

[577] ركلمة هف اختصار من "هذا خلف" بمعنى هذا باطل.

[578] ر – الله.

[579] ر – أي، تعاليا كبيرا.

[580] ص، س – دليل بطلانه اللازم؛ وأمّا الملازمة فمستغنٍ عن البيان، صح هامش.

[581] س: قوله: "وندفع محذوره" من المتن.

متناهيا؛ ولهذا قال سلّمه الله تعالى: **(والمستند ظاهر مما ذكره الفاضل الآمدي)** ولم يقل: والمستند ما ذكره الفاضل الآمدي آنفا في التعلّقات وكلام المعترض في المعلومات، لكن يفهم السند لمنع هذا من كلام الفاضل، وانما تعرّض التعلّقات في حلّ كلام السائل توسيعًا للدائرة وحسما لمادّة الإشكال بالمرّة؛ إذ الإشكال في أحدهما إشكال[582] في الآخر، وسند المنع على تقدير الاعتراض بوجه آخر كما سبق توضيحه هو أنّا لا نسلّم أنّ المعقول المتميّز يجب أن يكون له حدّ ونهاية يمتاز به عن غيره، وإنّما يكون كذلك إن لو كان تعقّله بتميّزه وانفصاله عن غيره بالحدّ والنهاية لأنّ وجوه التمييز لا ينحصر في الحدّ كذا في **المواقف** وشرحه، أو لا نسلّم أنّ المعقول لا بدّ وأن يكون متميّزا عن غيره في علم الواجب وإن سلّم ذلك في علم الحادث،[583] وسيجيء تفصيل الكلام بعون الله الملك العلّام **(توضيحا لما ذكره مولانا المحقّق الخيالي)** من قوله: «واعلم أنّ للعلم تعلّقات قديمة» إلخ. **(ولبعض)** أي، بعض العلماء وهو خواجه زاده[584] في تعليقاته على **الطريقة المحمدية (أجاب باختيار الشقّ الثاني)** وهو أنّ عدد أنفاسها ليس معلوم الله تعالى تفصيلا ودفع محذوره **(وقال)** قوله: يلزم الجهل **(قلنا: ممنوع، لأنّ الجهل عدم العلم لما من شأنه المعلومية عمّن من شأنه أن يكون عالما وعددهما)** أي، عدد أنفاس أهل الجنة وعدد أكلها [و/42] **(ليس من شأنه المعلومية لعدم التناهي)** أي، لكونهما غير متناهٍ فلو فرضنا أنّ من شأنهما المعلومية وأنّهما معلوم الله تعالى يلزم التناهي لما بيّنّا وجهه في تقرير الاعتراض وهو خلاف الواقع والمفروض **(وأمّا قوله تعالى** ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾**)** [البقرة، 2 /282] جواب سؤال بأنّه كيف يصحّ نفي علمه تعالى بذلك العدد مع أنّ قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة، 2 /282] لعمومه يقتضي العلم بذلك؟ فأجاب بقوله: **(فالمراد بالعلم هنا)** أي، في قوله الأعْلى **(مطلقه)**[585] أي، عامّ للتصوّر ولاعتقاد الجازم **(لا العلم، بمعنى الاعتقاد الجازم المطلق للواقع)** أي، ليس المراد ذلك للاعتقاد فقط حتى ينافيه قولنا وعددهما ليس معلوم الله تعالى، فإنّ مرادنا به نفي الاعتقاد الجازم لا المطلق وإلى ذلك أشار بقوله: **(وعددهما متعلّق التصوّر لا التصديق)** ولا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ **(وكذا الإيراد بعلمه تعالى باجتماع النقيضين وارتفاعهما تدبّر[586] انتهى)** ما قاله البعض **(وقبحه)** أي، بطلانه **(لا يخفى)** على ذوي النُهى **(فإنّه يلزم الجهل بعددهما من جهة التصديق)** أي، التصديق بأنّه سيوجد كلّ في وقته **(تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا)** ولذا قال: **(بل يعلم)**

[582] وفي هامش ر، س، ص: أي، الإشكال في أحدهما مستلزم للإشكال في الآخر ولظهور الملازمة بالغ فحكم(1) باتحاد الإشكالين. | (1) ر: لحكم.

[583] وفي هامش ر، س، ص: إشارة إلى الفرق بين علم الواجب وعلم الحادث العاجز.

[584] وهو مصطفى بن يوسف البروسوي مصلح الدين المعروف بالمولى خوجه زاده (ت. 893 هـ./1488م.) قاض من علماء الدولة العثمانية، له تصانيف منه **حاشية على شرح المواقف، التهافت**. | **الأعلام**، للزركلي، 247/7.

[585] ر، ص: مطلقة.

[586] لم أقف عليه.

أي، يصدّق (**أنّ عددهما سيوجد كلّ في وقته**) فكما يتحقّق التصوّر فيما ليس له حكم يتحقّق التصديق بالحكم والنسبة التامّة، ولا ريب في أنّ العلم بأنّ الشيء سيوجد من قبيل التصديق قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة، 2 /282] يتناوله كما يتناول[587] التصوّر قوله وعددهما ليس متعلّق التصديق لعدم التناهي، قد مرّ جوابه على أنّه إن تمّ ذلك يستلزم[588] أنّ عددهما ليس بمتعلّق التصوّر أيضا، وقد أعترف [ظ/42] تعلّق التصوّر بهما، وإن ادّعى الفرق بينهما فعليه البيان حتى نتكلّم عليه بالبرهان (**وهذا التعلّق قديم**) غير متناهٍ بالفعل كما عرفت، وكذا متعلّقه أيضا غير متناهٍ، وكذا عددهما متعلّق التصديق أيضا بأنّ مجموعه معدوم من حيث المجموع فإنّه لكونه غير متناه بالفعل يمتنع وجوده من حيث المجموع (**كما أنّ شريك الباري واجتماع النقيضين وارتفاعهما متعلّق التصديق من جهة العدم**) أي، يصدّق بأنّه معدوم ممتنع وجوده بالذات كما أنّه يتصوّر طرفيه والنسبة بينهما وقصر العلم بالتصوّر من القصور المؤدّي إلى الثبور (**وكذا سائر المعدومات الممكنة**) التي لم تخرج من العدم إلى الوجود بعدُ، أو لا تخرج إلى الوجود أصلا، قال الإمام الأعظم في **الفقه الأكبر الأفخم:**[589] «يعلم الله تعالى المعدوم حال عدمه معدومًا»[590] انتهى، ولا شكّ أنّ مراده بالعلم التصديقُ لا التصوّر وإن استلزم التصوّر[591] (**وعدم تعلّق التصديق بوجوده لانتفاء وجوده**) بيان منشأ غلط البعض المذكور كأنّه نظر إلى ذلك ونفى التصديق مطلقا بعددهما وشريك الباري ونحو ذلك، ولا يذهب عليك أنّ انتفاء التصديق المذكور لا يستلزم انتفاء مطلق التصديق، وإن أراد ذلك التصديق فنحن نساعده، لكن لا يفيده ولايضرّنا (**وتعلّق العلم بما لم يكن**) أي، تعلّقه بما لم يوجد بأنّه موجود أشار[592] إليه بقوله (**بطريق أنّه كان**) أي، وجد قوله يؤدّي إلى خطر عظيم عليه[593] فإنّه حينئذ يلزم تعلّق العلم على خلاف الواقع وهو خطر عظيم وذنب جسيم (**وقد اعترف** [و/43] **تعلّق العلم التصوّري بهما**) حيث قال: وعددهما متعلّق التصوّر لا التصديق ولم يبيّن الفرق بينهما وهو في نفسه غير بيّن ولهذا قال: (**فما**[594] **المانع من التصديق بالمعنى المذكور**) وقد عرفت أنّ دليل عدم التصديق لو تمّ لكان مستلزما لعدم تعلّق التصوّر، والحاصل أنّ الفرق بينهما

---

[587] ر – كما يتناول. | ر + والتصور.

[588] وفي هامش ر، س، ص: قوله: يستلزم أن عددهما إلخ. أي، الدليل الدالّ على أنّ عددهما ليس بمتعلّق التصديق إن تمّ يدلّ أيضا على أنّ عددهما ليس بمتعلّق التصوّر والفرق تحكّم.

[589] ر – الأفخم.

[590] **الفقه الأكبر**، أبو حنيفة، 3.

[591] ر – وإن استلزم التصوّر.

[592] وفي هامش ر، س، ص: قوله: أشار إليه إلخ. أي، أشار إلى أنّ المراد بتعلق العلم بما لم يكن وما لم يوجد تعلقّه بأنّه موجود لا مطلقا، فإنّ تعلّق العلم بما لم يكن بأنّه معدوم واقع ثابت.

[593] جملة ''يؤدّي إلى خطر عظيم عليه'' في نسخة س من المتن.

[594] ر – ما.

تحكّم، وعن هذا ذهب بعضهم إلى أنّ الغير المتناهي ليس بمعلوم الله تعالى مطلقا تصوّرا كان، أو تصديقا كما سيجيء بيانه وردّه وقد عرفت أنّ المحال الاجتماع في الوجود أي، قد عرفت أنّ استحالة الأمور الغير المتناهية إذا كان اجتماعها في الوجود **(ولا يلزم)** أي، لا يلزم الاجتماع في الوجود من تعلّقات العلم بعددها ونحوه من الأمور الاعتبارية الغير المتناهية[595] حتى يكون محالا لما ذكر من أنّها أمور اعتبارية ونفس المعلومات من قبيل المعدومات كما عرفت ولِلازم[596] الاجتماع في التحقّق وليس بمحال لما مرّ مرارا من أنّه لا يجري فيها البراهين[597] التي تقام على بطلان التسلسل

(قال الفاضل الخيالي:) في بحث برهان التطبيق[598] في قول الشارح المحقّق، فإنّه[599] أي، التطبيق ينقطع بانقطاع الوهم **(لكن يشكل بالنسبة إلى علم الله[600] تعالى الشامل، فإنّ مراتب الأعداد الغير المتناهية داخلة تحت علمه الشامل مفصّلة)** هذا الإشكال ردّ على قول الشارح، فإنّه أي، التطبيق ينقطع بانقطاع الوهم؛ إذ حاصله أنّ مراتب الأعداد الغير المتناهية ونسبة الانطباق معلومة لله تعالى على سبيل التفصيل[601] لشمول علمه الممكن والممتنع، فعلى تقدير التطبيق يلزم تناهي ما ليس متناهيا في الوجود العلميّ له تعالى وإن لم يلزم ذلك [ظ/43] في الوجود العلميّ لنا؛ إذ لا يقدر الذهن على استحضار ما لا نهاية له تفصيلا **(ونسبة التطابق بين الجملتين)** أي، جملة[602] الزآئدة والناقصة **(معلومة له كذلك)** أي، معلومة له تعالى تفصيلا مثل معلوميّة مراتب الأعداد الغير المتناهية مفصّلا، لكن معلوميّة نسبة التطابق بين الجملتين مع معلوميّة تلك المراتب الأعداد لا بعده[603] **(فتأمّل)**[604] انتهى كلام الخيالي **(قال مولانا عبد الرحمن الآمدي: وقال الأستاذ[605] والجواب)** أي، جواب إشكال الخيالي **(إنّهم)** أي، المتكلّمين المحقّقين **(اعتبروا)** أي، اشترطوا **(في جريان التطبيق التطبيق[606] بالفعل)** لا بالفرض والتقدير

---

[595] ص – الغير المتناهية.

[596] ر – اللازم.

[597] وفي هامش ر، س، ص: قوله: لا يجري فيها البراهين لا سيّما برهان التطبيق الذي هو العمدة في إبطال التسلسل.

[598] ص – في بحث برهان التطبيق، صح هامش.

[599] كلمة ''فإنه'' في نسخة ر من المتن.

[600] ص: علمه تعالى.

[601] في نسخة ر ''جملة ونسبة الانطباق معلومة لله تعالى على سبيل التفصيل'' من المتن.

[602] ص + الجملة.

[603] وفي هامش ر، س، ص: إذ كون ذلك بعده يستلزم حدوث تعلّق العلم به والكلام في التعلق القديم ولا تقدم في التعلق القديم(1) وفيه اشارة إلى دفع اشكال بأنّ التطبيق بعد فرض جملتين وهذا نقص في حقه تعالى فأجاب بأنّ معلومية نسبة التطابق بين الجملتين إلخ.(2) | (1) ر – ولا تقدم في التعلق القديم؛ (2) ر ص– إلخ.

[604] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 241/3.

[605] ص: الأستاد.

[606] ر – التطبيق.

(**وادّعوا البداهة**)[607] أي، ادّعاء مطابقا للواقع كما يشهد به الفطرة السليمة (**في أنّ التطبيق بالفعل لا يتحقّق بدون وجود الآحاد**) أي، وجودها في الخارج (**ومراتب الأعداد تحت علمه تعالى لا يستلزم الوجود**) فلا يجري التطبيق فيها[608] بالفعل فلا يلزم تناهي ما ليس بمتناه في الوجود العلمي له تعالى كما لا يلزم ذلك في الوجود العلمي للمخلوق (**فلا نقض بها**) أي، بمراتب الأعداد الغير المتناهية بالنسبة إلى علمه تعالى، والمعترض لما نقض برهان التطبيق بأنّه جارٍ في مراتب الأعداد الغير المتناهية بالنسبة إلى علمه تعالى[609] متخلّفا عنه حكم مدّعاه، أجيب بأنّ الجريان ممنوع؛[610] إذ شرط الجريان الوجود الخارجي، ولا يكفي الوجود العلمي ما لم يكن موجودا في نفس الأمر إمّا في الخارج، أو في الذهن، وتلك المراتب ليست بموجودة في الخارج بداهة وفي الذهن أيضا، لأنّ جمهور المتكلّمين ينكرون الوجود الذهنيّ (**وقول الخيالي فتأمل** [و/44] **وجهه هو أنّ الكلام في العلم الحادث**) أي، أنّ كلام المعترض ونقض برهان التطبيق بمراتب الأعداد في العلم الحادث وجوابنا عن النقض المذكور بالنسبة إليه فلا كلام في علمه تعالى (**وعلم الله ليس بحادث**) [611] فلا وجه للإشكال بالنسبة إلى علمه تعالى (**تأمّل**[612] **كذا نقل عنه وقرّره كذلك الفاضل عبد الرحمن الآمدي**) ولا يخفى عليك أنّه لا حاصل له، لأنّ للمعترض بعد أن يجاب عن نقضه بتلك المراتب بالنسبة إلى العلم[613] الحادث أن ينقضه بها بالنسبة إلى علمه تعالى ولعلّ لهذا قال: تأمّل، والجواب الصواب ما نقلناه[614] عن أستاذ الفاضل الآمدي (**وأمّا ما نقل عنه**) أي، المحقّق الخيالي (**عبد الحكيم**[615] **السالكوتي حيث قال: نقل عنه وجه التأمّل أنّ علمه تعالى الشامل**) أي، الشامل لجميع الممكنات والممتنعات (**إنّما يشمل ما لا يمتنع العلم به كما أنّ قدرته الشاملة إنّما تشمل ما لا يمتنع وجوده وإمكان تعلّق**[616] **العلم بالمراتب الغير المتناهية ممنوع**)[617] لأنّه ليس من شأنه أن يتعلّق العلم[618] به (**انتهى، فلعلّه افتراء عليه**) ولهذا لم يتعرّض المحشيّ قول أحمد مع أنّه ملتزم نقل ما نقل عنه وأيضا قد مرّ ما نقل عنه هنا على ما نقله الآمدي، ولو نقل عنه

---

[607] ر: البديهة.

[608] ر + فيهما.

[609] ص – والمعترض لما نقض برهان التطبيق بأنّه جارٍ في مراتب الأعداد الغير المتناهية بالنسبة إلى علمه تعالى، صح هامش.

[610] وفي هامش ر، س، ص: وقد عرفت أنّا نختار تارة تناهي الجملة الناقصة وندفع محذوره وتارة أخرى عدم تناهي الجملة الناقصة وندفع محذوره فتأمل وكن على بصيرة. ''منه''.

[611] وفي هامش س، ر: وعلم الله تعالى ليس بحادث ينتج أنّ الكلام ليس في علم الله تعالى والقياس من الشكل الثاني.

[612] ص – تأمّل، صح هامش.

[613] ص، ر – علم.

[614] وفي هامش س، ر، ص: من أنّ المتكلّمين اشترطوا في جريان التطبيق التطبيق بالفعل.

[615] س: عبد الحليم.

[616] ص – تعلّق.

[617] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 250/3.

[618] ر – العلم.

هذا لَتعرّض له كما تعرّض لذلك وعدم الاطّلاع احتمال بعيد، ولو سلّم[619] ذلك يجب أن يحمل على أنّه بحث على سبيل المنع لا على سبيل التحقيق والرضاء، وإلى هذا أشار بقوله: (**أو كلام على سبيل المنع؛ لأنّه مخالف لما ذكره**[620] **في الأصل من قوله: فإنّ مراتب الأعداد الغير المتناهية داخلة تحت علمه الشامل مفصّلة**)[621] فإنّ هذا القول مما اتّفق عليه العقلاء والمرضيّ عنده،[ظ/44] فلا يرد أنّ الفاضل الخيالي منع ذلك فأين المخالفة، ولو سلّم عدم مخالفته ذلك فلا مقال[622] لمخالفته إثبات تعلّقات قديمة للعلم غير متناهية بالفعل كما سيجيء.

(**ثم قال السالكوتي: فإن قيل: فيلزم الجهل على الله تعالى**) أي، على[623] تقدير عدم علمه تعالى بالأمور الغير المتناهية يلزم الجهل عليه تعالى وهو محال فالمنع المذكور باطل (**قلنا:**) في دفع لزوم الجهل على ذلك التقدير أنّه لا يلزم الجهل[624] (**إذ الجهل عدم العلم بما يصحّ تعلّق العلم به**) والأمور الغير المتناهية ليست ممّا يصحّ تعلّق العلم[625] به وعدم العلم به لا يكون جهلا (**كما أنّ العجز عدم تعلّق القدرة بما يصحّ أن تتعلّق به**)[626] وأمّا عدم تعلّق القدرة بالممتنعات التي ليس[627] من شأنها أن تتعلّق بها كشريك الباري واجتماع النقيضين فلا يكون عجزا، فكذا هنا لا يكون ذلك[628] جهلا، فمراده التنبيه[629] بالأمر الأجلى على الأخفى لا القياس، فإنّه ليس بمعتبر في باب الاعتقادات وإنّما هو سياق الفقهاء ومَن يَحْذو حَذْوَهم[630] من أرباب الظنّيات فتأمّل (**انتهى**) ما قاله السالكوتي (**وهذ التفسير للجهل**) أعني عدم العلم بما يصحّ تعلّق العلم به (**غير ثابت في محلّه**)[631] ولم نطّلع عليه في الكتب المعتبرات (**بل هو**) أي، الجهل على ما ثبت في موضعه (**عدم العلم عمّن من شأنه أن يكون عالما به**) وهكذا بيّن في **المواقف** و**المقاصد** وغيرهما.

---

[619] وفي هامش س، ص، ر: ولو سلّم ذلك إلخ. مدار التسليم أنّ السيلكوتي لعله تفرد باطّلاع ذلك المنقول وهذا المقدار كاف في التسليم.

[620] ص – لما ذكره، صح هامش.

[621] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 247/3.

[622] وفي هامش ر: قد يقال:كون تعلّقات العلم قديمة غير متناهية مبني على العلم، بمعنى التصوّر والمنع على العلم، بمعنى التصديق فافهم.

[623] س – على.

[624] ر – الجهل.

[625] وفي هامش ر، س، ص: أي، مطلقا تصوّرا كان، أو تصديقا كما زعم هذا المحشي.

[626] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 246/3.

[627] ص + ليست.

[628] ص – ذلك، صح هامش.

[629] وفي هامش ر، س، ص: وأمّا التنبيه بالأجلى على الأخفى فمعتبر في باب الاعتقادات؛ لأنّه من قبيل الاستدلال كما صرّح به قدّس سرّه في **حاشية مختصر الأصول**.

[630] ر: حذرهم.

[631] ص: موضعه.

ولما[632] أمكن أن يقال: إنّ عدم الاطّلاع لا يستلزم الانتفاء بادَر إلى التسليم فقال: **(على أنّه)** أي، سلّمنا أنّ تفسير الجهل بهذا ثابت، لكن لا ينفعك **(إذ لا يوجد)** أي، لا يتحقّق **(تصوّر شيء لا يصحّ[633] تعلّق علم الله تعالى به)**[634] [و/45] إذ ما من شيء من الأشياء ممكنًا كان، أو ممتنعًا متناهيًا كان، أو غير متناهٍ إلّا وهو يتعلّق علمه تعالى به بوجه يليق به وإن لم يتعلّق به من وجه آخر كما مرّ في جواب بعض المنكرين بتعلّق التصديق بالأمور الغير المتناهية، وسيجيء بعض التوضيح أيضا **(وجواب الإشكال بمثل[635] مراتب الأعداد)** وما مرّ من الجواب وإن كان جوابًا عن الإشكال بمراتب الأعداد بالنسبة إلى علمه تعالى، لكنّه يمكن أن يكون جوابًا عن[636] الإشكال بتعلّق العلم بالأمور الغير المتناهية مطلقا ولهذا قال: بمثل مراتب الأعداد[637] ولم يقل بمراتب الأعداد **(قد مرّ آنفا)** وآنفا من قولهم أنف الشيء لما تقدّم منه مستعارًا من الخارجة[638] ومنه استأنف و ايتنف[639] وهما،[640] بمعنى ابتدأ[641] وهو ظرف، بمعنى وقتًا مؤتنَفًا، أو حال من ضمير مرّ، والمعنى قد مرّ في الساعة التي قبل ساعتك[642] التي أنت فيه **(نقلا عن الأستاذ الفاضل عبد الرحمن الآمدي)** حيث قال: «وقال الأستاذ: والجواب[643] أنّهم اعتبروا في جريان التطبيق التطبيق[644] بالفعل» إلخ.[645] ولا ريب في أنّ هذا[646] الجواب جارٍ في كل غير متناهٍ[647] لا يكون له وجود خارجًا، أو ذهنًا **(تأمّل)** لعلّ وجهه ما ذكرناه من أنّ هذا الجواب جارٍ في كل موضع لا يضبط له وجود مّا وإن كان جواب الأستاذ عن الإشكال بمراتب

---

[632] ر: لا.

[633] ر – لا يصحّ.

[634] س – علم الله تعالى به، صح هامش.

[635] ص – بمثل، صح هامش.

[636] ص – عن، صح هامش.

[637] ر – مطلقا ولهذا قال: بمثل مراتب الأعداد.

[638] ر، ص: الجارحة.

[639] أصل ايتنف ائتنف بهمزتين. تبدل الهموة الثانية ياء بعد الكسرة نحو: إيمان، أصله: "إئمان". بهمزتين مكسورة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. **شرح التصريح على التوضيح**، خالد الجرجاويّ الأزهري، 2/ 705.

[640] ص – وهما، صح هامش.

[641] ر + ابتداء.

[642] وفي هامش س، ر، ص: قوله: قبل ساعتك إلخ. التقدّم المستفاد منه التقدّم بالذات؛ إذ جزاء الزمان تقدّمها بعضها على بعض(1) تقدّم ذاتي وهو الذي أثبته المتكلّمون لا التقدّم الذاتي الذي اخترعه الحكماء والتفصيل في **المواقف** و شرحه. | (1) ص – تقدّمها بعضها على بعض.

[643] ر – الجواب.

[644] ر – التطبيق.

[645] لم أقف عليه.

[646] ص – هذا، صح هامش.

[647] س – غير.

الأعداد (**وأيضا ما نقل عن الخيالي**) وهو ما نقله السالكوتي كما قال: (**من منع إمكان تعلّق العلم بالمراتب الغير المتناهية**[648] **مخالف لقوله: أنّ تعلّقات العلم بالحوادث، بمعنى أنّها ستوجد**) لا، بمعنى أنّها وجدت الآن، أو قبل (**غير متناهية بالفعل**)[649] فإذا كان التعلّقات [ظ/45] غير متناهية بالفعل بالمعنى المذكور فيكون المعلومات غير متناهية بالفعل[650] أيضا بداهة[651] فيلزم الاعتراف بتعلّق العلم بالأمور الغير المتناهية فكيف منع إمكانه فيجب حمل كلامه على تقدير ثبوته على مجرّد المنع (**ولا ريب في أنّ هذا العلم تصديق**) جواب سؤال وتقريرهما واضح، وعن هذا قال: (**فلا يقال:**) في دفع ما قلناه[652] من: أنّ هذا المنقول إمّا افتراء، أو كلام بطريق المنع المجرّد (**إنّه أراد به التصوّر هناك**) أي، في محلّ إثبات أنّ تعلّقات العلم غير متناهية بالفعل (**وبما**[653] **نفاه**) أي، وأراد بما نفاه هنا حيث منع إمكان تعلّق العلم بالمراتب الغير المتناهية (**التصديق**) وعبّر بما نفاه عن المنع بناء على زعم القائل أنّ هذا المنع من الخيالي بطريق الالتزام، ولما لم يصحّ هذا التوجيه لا بدّ أن يحمل المنقول على ما ذكرنا من أنّه إمّا[654] افتراء، أو منع بلا التزام، وإنّما تعرّض لهذا التوجيه مع دفعه مع أنّ المنع المذكور منع تعلّق العلم بتلك الأمور مطلقًا تصوّرًا كان، أو تصديقًا، لأنّ البعض ذهب إلى نفي تعلّق التصديق بتلك الأمور دون التصوّر كما عرفته[655] في الدرس السابق، فيجوز أن يتوهّم متوهّم ذلك التوجيه لدفع ما ذكرنا، وعن هذا تعرّض له ولدفعه ولم يلتفت في تقرير التوجيه المذكور إلى عكس المذكور أعني إرادة التصديق هناك والتصوّر هنا؛ إذ لم يذهب أحد إلى أنّ علمه تعالى بالأمور الغير المتناهية يتعلّق بها تصديقًا لا تصوّرًا فلا مساغ لتوهّمه فلا يحسن التعرّض له ولدفعه، وفي **المواقف**

> البحث الثاني أنّ علمه تعالى يعمّ المفهومات كلّها [و/46] الممكنة والواجبة والممتنع والمخالفة لهذا الأصل فوق ستّ، ثم قال: الرابعة أي، الفرقة الرابعة من المخالفين من قال: إنّه تعالى لا يعقل غير المتناهي؛ إذ المعقول متميّز عن غيره بوجهٍ من الوجوه، وغير المتناهي غير متميّز عن غيره وإلّا لكان له طرف به يتميّز عن الغير، وإذا كان له طرف فليس غير متناه هذا خلف، والجواب أنّه لا نسلّم أنّ

---

[648] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 245/3.
[649] المصدر السابق، 513/3.
[650] وفي هامش ر، س، ص: فيكون المعلومات غير متناهية إلخ. ألا يرى أنّ العلم يتعلّق بالأعدام الأزلية وهي غير متناهية.
[651] ص: بديهة.
[652] ر – قلنا.
[653] ص – ما.
[654] س – إمّا، صح هامش.
[655] ر – عرفت.

المعقول المتميّز له حدّ ونهاية، وإنّما يكون كذلك إن لو كان تعقّله بتميّزه وانفصاله عن غيره بالحدّ والنهاية وأنّه ممنوع؛ لأنّه وجوه التميّز لا ينحصر في الحدّ[656] انتهى ملخّصا

وكأنّ هؤلاء المنكرين لم ينظروا إلى الكتب المعتبرات[657] ولم يلتفتوا إلى تحقيق المشايخ الثقات وليت شعري كيف تجاسروا على مثل هذه السقطات في أمّ مسائل الاعتقاديّات واليقينيّات، والله الهادي إلى سواء السبيل، فحسبنا الله ونعم الوكيل

(نعم) كأنّه قيل: هل يمتنع تعلّق العلم بشيء من الأشياء؟ فقال: نعم، أي، قد يمتنع تعلّق علمه تعالى بشيء، لكن لا من كلّ وجهٍ حتى يلزم خروج شيء من علمه تعالى بل بوجه مّا كما أشار إليه بقوله **(أنّ العلم قد يمتنع تعلّقه بالشيء)** لكن ليس امتناعًا ذاتيًا بل امتناع بالغير، ولهذا قال: **(لتعلّقه بضدّه)** أي، بمقابله سواء كان ضدًّا مصطلحًا، أو لا **(مثلا يمتنع تعلّق العلم بأنّ الشيء موجود حال عدمه)** سواء كان ذلك الشيء ممتنعًا وجوده امتناعًا ذاتيًا كشريك الباري، أو ممكنا وجوده، لكنّه ليس بخارج من العدم إلى الوجود كالعنقاء على ما قيل، أو ممكنًا وجوده ويتّصف بالوجود فيما سيأتي، فاتّضح الفرق بين كون الشيء ممتنعًا وبين كون تعلّق [ظ/46] العلم ممتنعًا فالنسبة بينهما بحسب التحقّق عموم وخصوص من وجهٍ فتأمّل **(لتعلّقه بأنّه معدوم)** الآن سواء كان من شأنه الوجود، أو لا، فلو فرضنا تعلّق العلم بأنّه موجود لزم التعلّق على خلاف الواقع وهو محال في شأنه تعالى **(وكذا العلم يمتنع تعلّقه بأنّ الشيء معدوم)** أي، حالا والآن **(في حال وجوده)** سواء كان وجوده واجبًا لذاته ممتنعًا عدمه، أو واجبا لغيره، لكن يمتنع عدمه لغيره، ولا يطرأ عليه العدم أصلا كالأرواح والجنّة، أو واجبًا لغيره ويتّصف بالعدم فيما يستقبل كالحوادث اليوميّة **(لتعلّقه بأنّه موجود)** أي، حالا وهذا منشأ امتناع تعلّقه بأنّه معدوم، فإنّه لو فرض حينئذ تعلّقه بأنّه معدوم لزم الأمر العظيم المنزّه عنه رب كريم.

(وأمّا تعلّقه) أي، تعلّق العلم **(بأنّه)** أي، المعدوم حال عدمه **(سيوجد)** في وقته المعيّن لوجوده **(أو سيعدم)** أي، تعلّق العلم بالموجود حال وجوده بأنّه سيعدم في وقته الذي حكم عدمه فيه، لكن لا مطلقًا **(بل ممّا)** أي، من المعدوم،[658] أو من الموجود **(من شأنه)** أي، من شأن المعدوم **(أن يوجد، أو)** من شأن الموجود **(أن يعدم)**[659] لفّ ونشر مرتّب **(فهو ثابت)** أي، أزلا وأبدًا **(يجب)** أي، يفرض **(الاعتقاد به)** وخلافه يخشى فيه خطر عظيم كما لا يخفى على من له طبع

---

[656] **شرح المواقف**، للجرجاني، 80/8 الى 84.

[657] وفي هامش س: إذ ظهر من هذا النقل أنّ ذلك مذهب المخالفين لهذا الأصل، والأصل الحقّ والعجب أنهم اتخذوه مذهبا وفارقوا عن أهل الحقّ مسلكا.

[658] وفي هامش ر، س، ص: أي، من المعدوم إلخ. أي، كلمة ما عبارة عن المعدوم، أو من الموجود على سبيل البدل.

[659] ص – أن يعدم.

سليم (**والأمور الغير المتناهية**) كأعداد أنفاس أهل الجنّة وأكلها (**تعلّق العلم بها بأنّها موجودة دفعة ممتنع لتعلّقه بأنّها من حيث المجموع معدوم**) ولعلّ هذا منشأ إنكار من أنكر تعلّق العلم بالأمور الغير المتناهية من جهة التصديق فقط كما هو مذهب البعض، أو مطلقا [و/47]تصوّرًا كان، أو تصديقًا كما هو مذهب[660] بعض آخر وقد ظهر فساده وتقرّ[661] بطلانه (**وأمّا تعلّق العلم بها بأنّها ستوجد**) كلّ في وقته (**أو ستعدم**) أي، بعد وجوده في وقته المقدّر له (**فممكن**)[662] أي، بالإمكان النفس الأمريّ المقارن للوجود كما قال: (**متحقّق**) كيف لا والخلق بدون العلم[663] من الفاعل المختار غير ممكن وهذا متّفق عليه مثلا، و[664]كلّ نفس من أنفاس أهل الجنّة وأكلها التي هي أفراد من الغير المتناهية مخلوق له تعالى، فلو لم يتعلّق العلم بالأمور الغير المتناهية لم يتعلّق ما هو فرد منها قبل الخلق فلزم الخلق بلا علم، وهذا مع كونه مخالفا للنصّ على ما مرّ بيانه من أنّ قوله تعالى ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ الآية، [الأنعام ، 6/ 59] يدلّ على أنّه تعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها كما صرّح به الإمام البيضاوي،[665] مخالف لما أجمع عليه[666] أهل الحقّ من أنّ الخلق لا يكون بدون العلم، والمنكرون قائلون فهم في حيرة وادٍ يهيمون وأنّهم يقولون ما لا يعلمون ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ ، 78/ 4-5] (**وكذا يمكن تعلّق العلم بأنّها مجتمعة**) أي، في التحقّق لا في الوجود (**ليست بمتناهية**) أي، بمعنى إثبات اللّاتناهي له لا، بمعنى أنّها ليست موصوفة بالتناهي، وقد مرّ توضيحه (**كما نقلناه عن الفاضل عبد الرحمن الآمدي**) فعلم أنّه لا شيء من الأشياء ولو كان غير متناه بحسب الاجتماع في التحقّق لا يصحّ تعلّق العلم به، غاية الأمر أنّه قد يمتنع تعلّقه به بوجهٍ واحد لا من كل وجه كما زعم بعض الناظرين وتبعه بعض القاصرين (**هذا كلام في**

---

[660] ص – مذهب، صح هامش.

[661] ر + تقرّر.

[662] ص – فممكن، صح هامش.

[663] وفي هامش ر، س، ص: قوله: والخلق بدون العلم إلخ. أي، بدون العلم التفصيلي، قال الفاضل الخيالي: «والحاصل أنّه فرق بين الخلق والكسب، فإنّ الأوّل إفادة الوجود بخلاف الثاني فيكفيه العلم الإجمالي؛ وأمّا في الأول فلا بدّ من العلم التفصيلي»(1) انتهى، وبهذا يبطل ما قاله الحكماء من: أنّ علمه تعالى إجمالي تأمّل.(2) |

(1) **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 175/4؛ (2) ر – تأمّل.

[664] ص – كلّ.

[665] وفي هامش ر: حيث قال: الأوّل مختصّ بالصفات باعتبار تعلّقها؛ وأمّا الثاني فيجري في نفس الصفات كما استفدنا من **المواقف** وشرحه.

[666] ر، ص – عليه، صح هامش ص.

التعلقات) أي، هذا التفصيل كلام في دفع محذور التسلسل[667] في التعلّقات سواء كانت تعلّقات العلم، أو تعلّقات غيره[668] من [ظ/47] القدرة والإرادة ونحوهما من التعلّقات الغير المتناهية.

ولما لم يستلزم هذا دفع المحذور في المعلومات لجواز كون التعلّق أمرًا اعتباريًا والمتعلّقات أمورًا موجودةً حاوَل بيان دفعه في المعلومات فقال: **(وأمّا المعلومات فالاعتراض بها)** أي، الاعتراض بأنّها إذا كانت غير متناهية يلزم التسلسل المحال، فلا تكون غير متناهية بالفعل بل تكون غير متناهية بالقوّة[669] فيبطل ما ادّعيتم بأنّها غير متناهية بالفعل كما أنّ تعلّقاتها غير متناهية بالفعل،[670] ولا[671] يجري الجواب هنا عن الاعتراض بالتعلّقات؛ لأنّها أمور اعتباريّة والمعلومات ليست كذلك بل هي موجودة ذهنا **(إنّما يرد)** أي، ذلك الاعتراض **(على من ذهب إلى أنّ العلم)** هو **(الصورة الحاصلة في العقل)** فإنّ الظاهر حينئذ أن يكون علمه تعالى بالأشياء بصور[672] مفصّلة متعدّدة فيلزم التسلسل المحال فتكون معلومات الله تعالى متناهية وإلّا انتقض برهان التطبيق الذي هو العمدة في إبطال التسلسل؛ لأنّه حينئذ يجري في معلومات الله تعالى مع أنّه متخلّف[673] عنه حكم مدّعاه، ومثل هذا البرهان يكون باطلا عند أرباب المعقول، وإنّما قلنا: فإنّ الظاهر حينئذ أن يكون إلخ.؛ إذ اختار بعضهم أنّ علمه تعالى بالأشياء إجمالي، فلا تعدّد في المعلومات فلا يجري برهان التطبيق فلا ينقتض، فلا يرد الاعتراض المذكور على من ذهب إلى أنّ العلم هو الصورة إلخ. أيضًا، لكنّه خلاف الظاهر، فإنّ الإمام الرازي أنكر العلم الإجمالي، خلاصة إنكار الإمام هي أنّ العلم الواحد لا يكون علما بمعلومات كثيرة بل يجب أن يكون لكلّ صورة، وحاصل جوابه قدّس سرّه «إنّا إذا قلنا: [و/48] كل شيء فهو ممكن بالإمكان العامّ، فلا شكّ أنّا حكمنا على جميع أفراد الشيء فلا بدّ أن تكون معلومة لنا ولا علم بها في هذه الحالة إلّا باعتبار مفهوم الشيء الشامل لها بأسرها، فإنّ العقل جعل هذا المفهوم آلة لملاحظة تلك الأفراد حتى أمكنه الحكم عليها»[674] انتهى ولا يخفى عليك أنّ معنى كون أفراد الشيء معلومة لنا باعتبار مفهوم الشيء الشامل كونها معلومة لنا بالقوّة كما اعترف القوم بأنّ كون مسآئل العلم معلومة لنا بتعريفه الاسمي الشامل لجميع مسائله معلومة بالقوّة، وقد اعترف قدّس سرّه في بعض كتبه سلّمنا أنّ ذلك علم بالفعل فهو علم

---

[667] وفي هامش س، ص: حيث قال: الأوّل[(1)] مختصّ بالصفات باعتبار تعلّقها؛ وأمّا الثاني فيجري في نفس الصفات كما استفدنا من **المواقف** وشرحه. | [(1)] ص + فالأول.

[668] وفي هامش ر، س، ص: لكن تعلّقات العلم مبنية منطوقا وتعلّقات غيره معلومة مفهوما.

[669] ر + يلزم.

[670] س – بالفعل.

[671] ص: فلا.

[672] ر + بصورة.

[673] ر + متخلّفا.

[674] **شرح المواقف**، للجرجاني، 43/6.

باعتبار كونه شيئا ممكنا بالإمكان العامّ، ولا نعلم[675] أنّ حقيقة[676] كلّ فرد منها ماذا، فيلزم الجهل من تلك الجهة، ولا محيص عن هذه الرتبة إلّا بأن[677] يقال: يجب لكلّ فرد صورة حتى يعلم بخصوصه وهذا معنى العلم التفصيلي[678] وإن[679] أجاب عنه قدّس سرّه في **شرح المواقف** فالعلم الإجمالي على تقدير كونه علما وإن لم يكن نقصًا فينا، لكنّه في حقّه تعالى فيه[680] شآئبة نقص يجب تنزيه الله تعالى عنه (**وهو مذهب الفلاسفة**) أي، المختار الأصحّ من مذاهب الفلاسفة هذا المذكور،[681] ولذا قال قدّس سرّه في **حاشية المطالع**: إنّه المذهب المنصور، فعلى هذا يكون العلم من مقولنا[682] الكيف؛ وأمّا القول بأنّ انتهى؛ لأنّه عبارة عن قبول الذهن[683] للصورة من المبدأ الفيّاض، والقول أيضًا بأنّه من مقولة الإضافة وأنّه عبارة عن إضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فضعيف، ولذا لم يلتفت إليه، وقال: مذهب الفلاسفة ولم يقيّده [ظ/48] بالبعض توهينا للمذهبَيْن الأخيرَيْن، فإن قيل: فعلى هذين المذهبين الأخيرين هل يرد الاعتراض المذكور أيضا؟ قلنا: نعم، إذ الصورة المفصّلة موجودة في الذهن أيضًا وإن لم يكن[684] علمًا، والبناء على القول الأوّل لما ذكرنا من متانته ووثاقته (**ومختار المتفلسفة**) ومنهم الجلال الدوّاني، قال الفاضل عبد الرحمن الآمدي في **تعليقاته** على أواخر[685] بحث الحدوث من **شرح العقائد العضدية**: «إذا عرفت هذا[686] أنّ الشارح المحقّق قائل بالوجود الذهني[687] وأنّ العلم هي الصورة الحاصلة عند المدرك كما ذهب إليه الخلخالي لا الإضافة ولا صفة حقيقية ذات إضافة كما ذهب إليه المتكلّمون النافون[688] للوجود الذهني هذا»[689] انتهى، يقول الفقير جامع هذه الأوراق: هذا منشأ ما يستقلّ من

---

[675] ص: ولا يعلم.

[676] ر، ص + حقيقته.

[677] ر – أن.

[678] ر، ص + وظني أنّ مسلك الإمام هو الصواب والعلم عند الله الملك العلّام الوهّاب. | ر ص – خلاصة إنكار الإمام هي أنّ العلم.... وهذا معنى العلم التفصيلي، صح هامش ر ص. | وفي هامش س: وظني أنّ مسلك الإمام هو الصواب والعلم عند الله الملك العلّام الوهّاب.

[679] ر – إن.

[680] ص – فيه، صح هامش.

[681] ص – هذا المذكور.

[682] ر، ص: مقولة.

[683] ص – الذهن، صح هامش.

[684] ر: لم تكن.

[685] ص – أواخر.

[686] ص – هذا، صح هامش.

[687] وفي هامش ر، س، ص: ومن المتكلّمين غير الجلال الدوّاني قائل بالوجود الذهني أيضا، لكن العلم هو الصفة، أو الإضافة لا الصورة الحاصلة عندهم، وقد صرّح به الإمام الرازي كما نقله قدّس سرّه في بحث العلم من **شرح المواقف**.

[688] وفي هامش ر، س، ص: النافون للوجود الذهني والقائلون بالوجود الذهني من المتكلّمين سوى الجلال الدوّاني ومن تبعه ذهبوا[(1)] إلى أنّ العلم هو صفة ذات إضافة، أو نفس إضافة كما نقلناه عن الإمام في أواخر هذا الشرح، فالأولى إسقاط قوله: النافون للوجود الذهني. | [(1)] ر + سواء؛ ر – ذهبوا.

[689] لم أقف عليه.

الدوّاني من الاعتراض على[690] كبار الأئمة الأعالي، فإنّه طالع كتب الفلاسفة وأشرب[691] في قلبه حبّ مسالكهم المزخرفة ولم يلتفت إلى تحقيق أهل الملّة والشريعة ووقع في هذه الورطة العظيمة (**وعند جمهور مشايخنا من المتكلمين**) من أئمة الحنفية والشافعية، وفي **شرح المواقف** عند قول صاحب **المواقف** «والجواب منع لزوم التغيّر فيه بل في الإضافة لأنّ العلم عندنا إضافة محضة، أو صفة حقيقية ذات إضافة»[692] انتهى، وسيد المحققين من كبار أئمة الحنفيّة فالمناسب له أن لا يذكر هنا كون العلم[693] نفس الإضافة بل أن يكتفي بكونه صفة حقيقية ذات إضافة؛ إذ نفس الإضافة[694] لا تكون[695] صفة له تعالى هنا؛[696] إذ العلم من الصفات الموجودة القديمة وكلامه قدّس سرّه [و/49] يوهم خلافه (**العلم صفة حقيقيّة ذات إضافة**)[697] هذا مختار صاحب **المواقف** كما صرّح به في أوائل **المواقف**، وقال قدّس سرّه في بحث العلم: «والقائل به جماعة من الأشاعرة وهم الذين عرّفوه[698] بأنّه صفة توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض وقد عرفت أنّه المختار من تعريفاته عند المصنف»[699] (**أو نفس إضافة**) أي، العلم ليس عبارة عن صفة حقيقية ذات إضافة بل هو عبارة عن نفس «إضافة[700] أي، نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم بها بكون العالم عالما بذلك المعلوم والمعلوم معلوما لذلك العالم، وهو الذي نسمّيه نحن معاشر المتكلّمين التعلّق، وفي **المواقف** قالوا: ولم يثبت غيره بدليل فلذلك ذهب إليه جمهور المتكلّمين»[701] انتهى، وأنت خبير بأنّ كون العلم صفة موجودة في حقّه تعالى ممّا أثبت بدليل وأجمع عليه أهل السنّة، فهذه الجماعة إمّا ممّن خالف أهل السنّة في صفاته تعالى بكونهم نُفاةً لها، أو مرادهم بهذا في علم غيره تعالى ولذا قدّم[702] التعريف الأوّل هنا[703] وقال في التعريف الثاني: (**لكن لا يتمشى في علمه تعالى كونه إضافة**) لكونها من الأمور الاعتبارية

---

690 ص: إلى.

691 س: انترب.

692 **شرح المواقف**، للجرجاني، 85/8.

693 ص – كون العلم.

694 وفي هامش ر، س، ص: إذ نفس الإضافة إلخ. قد مرّ مرارا التنبيه على ذلك؛ لأنّه واجب التنبيه عليه وقد ذهل[1] عن التنبيه المذكور المحققون0''منه''. | [1] س ر – ذهل.

695 ص: لا يكون.

696 ر – هنا.

697 هذه الجملة ليست من المتن في نسخة س.

698 وفي هامش ص، س، ر: قوله: وهم الذين عرّفوه إلخ. وما ذكر في المتن هنا ليس تعريفا له[1] وهو ظاهر ولا يختصّ به أيضًا، لأنّ القدرة والإرادة وغيرهما من الصفات الحقيقية ذات إضافة كذلك فالمراد تمييز أحد المذهبين عن الآخر ولذا قال: أو نفس إضافة. | [1] ر – له.

699 **شرح المواقف**، للجرجاني، 3/6.

700 وفي هامش ر، س، ص: بل هو عبارة عن نفس إضافة[1] والقائل به جماعة المتكلّمين وهم الذين عرّفوه بأنّه إضافة توجب تمييزًا لا يحتمل النقيض فالمراد بجمهور المتكلّمين المذكور في المتن ما يقابل الذاهبين إلى الوجود الذهني، والمراد بهم هنا ما يقابل جماعة من الأشاعرة فلا إشكال. | [1] ر + إلى آخره.

701 **شرح المواقف**، للجرجاني، 3/6.

702 وفي هامش س: أي، صاحب الرسالة.

التي تقبل التغيّر والتبدّل، فعلمه تعالى صفة موجودة قائمة بذاته تعالى ذات إضافة، فلا يجوز في نفسه التغيّر بل في إضافته كما مرّ توضيحه، ولم يتعرّض شرّاح هذا المقام لحلّ هذا الكلام مع أنّه واجب الحلّ دفعًا للأوهام والإيهام، فإنّه يترتّب على كون العلم نفس الإضافة فقط أنّه أمور اعتبارية،[704] ويجوز فيه التغيّر والتبدّل وعدم وجوده في الخارج وعدم اتّصافه بالقدم بالمعنى المشهور، فهل يتجاسر صاحب هذا التعريف على هذه المذكورات [ظ/49] في علم الملك العلّام، ويجب هذا التوجيه في كلام الفاضل الخيالي في بحث السوفسطائية من قوله «ويرد عليه أنّه لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين»[705] فإنّه لا يصحّ في شأن أحكم الحاكمين.

(**بقي هنا إشكال آخر**) غير الاعتراض بوقوع التسلسل في التعلّقات والمعلومات، ولما دفع هذا الاعتراض تصدّى لبيان إشكال آخر (**وأكثر الناس منه**) أي، من الإشكال الباقي (**يتحيّر**) لصعوبة دفعه وعدم اطّلاع مأخذ حلّه؛[706] وأمّا بعض الناظرين الواقفين لإشارات الماهرين من المتكلّمين فلا تحيّر لهم بل لهم مشرب يتفسّح[707] وإناء يترشّح (**وهو**) أي، الإشكال (**أنّه**) أي، الشأن (**كيف يتعلّق العلم بالمعدومات الصرفة**) كما فهم من التقرير السابق حيث قال: فالاعتراض بها إنّما يرد إلخ.[708] فإنّه فهم منه أنّه إنّما يرد على من ذهب إلى الوجود الذهني؛ وأمّا مَن نفى الوجود الذهني واختار أنّ العلم صفة حقيقية إلخ. فلا يرد عليه ذلك الاعتراض، فيتوجّه الإشكال المذكور عليه بأنّه كيف يتعلّق العلم إلخ.[709] فهو إنكار كيفيّة تعلّق العلم بها ظاهرًا، لكن المراد إنكار تعلّق العلم بها بطريق الكناية؛ إذ تعلّق العلم بها تحقّق[710] لا ينفكّ عن حال وصفة، فإذا أنكر لتعلّقه حالة يوجد عليها استلزم ذلك إنكار وجوده فهو أبلغ[711] وأقوى في إنكار التعلّق من قوله أيتعلّق العلم بها (**مع أنّها**[712] **غير موجودة**) بمنزلة البيان لكونها معدومات صرفة محضة، فلو قال: لأنّها غير موجودة لكان أوضح بيانًا وأحسن سَبْكًا (**حينئذ**) أي، حين كون العلم صفة

---

[703] ص – هنا، صح هامش.

[704] ر – اعتباري.

[705] **شروح وحواشي العقائد النسفية**، 192/2. | وفي هامش ر س ص: وهم الذين عرّفوه بأنّه إضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم.

[706] س: حدّه.

[707] وفي هامش ر س ص: يتوسّح أي، يتوسّع، وفيه وفي قوله: وإناء يترشّح استعارة غريبة.

[708] ص – إلخ.

[709] ص – إلخ.

[710] ص – تحقّق، صح هامش.

[711] وفي هامش ر، س، ص: وإلى مثل هذا أشار الشيخ البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ الآية، [البقرة، 2 /28].

[712] ر – أنّه.

حقيقية [و/50] مع إنكار الوجود الذهني فلا بدّ من ملاحظة ذلك وإلّا فلا يتمّ كونها غير موجودة في العقل،[713] لكنّه لم يتعرّض له[714] لظهوره من سوق كلامه[715] **(في العقل)** أي، في الذهن **(كما لم تكن موجودة في الخارج)** إذ الكلام في المعلومات التي لم تتّصف[716] بالوجود الخارجي، فإنّ التعلّقات القديمة بأنّها ستوجد لا تكون إلّا في تلك المعلومات؛ وأمّا المعلومات بالتعلّقات الحادثة بأنّها وجدت الآن، أو قبل فهي موجودة في الخارج، فإنّ هذه التعلّقات لا توجد إلّا بعد وجودها في الخارج، فلا كلام فيها فالتعلّقات القديمة[717] التي[718] أثبتّموها مستحيلة، فالإشكال المذكور نقض شبيهيّ، أو معارضة تقديريّة وتقريرهما واضح لمن له سليقة سليمة **(ودفعه على ما حقّق)** أي، على ما حقّقه سيّد المحقّقين وسند المدقّقين **(في "شرح المواقف" في المقصد الأوّل)** الظاهر أنّه بدل البعض أي، في المقصد الأوّل الكائن في **شرح المواقف** **(من النوع الثاني من الأنواع الخمسة للكيفيّات النفسانيّة)** أي، المقصودة لبيان الكيفيّات النفسانيّة **(بأنّ الإضافة)**[719] لكونها عبارة عن النسبة والتعلّق **(لا تتوقّف**[720] **على الامتياز)** أي، امتياز كلّ واحد من المعلومات عن الآخر **(الذي يتوقّف**[721] **على وجود المتمايزين؛ أمّا في الخارج، أو في الذهن)**[722] انتهى ما قاله الشريف قدّس سرّه

ولما كان فيه نوع إجمال ونبذ من الإهمال قال: **(وتوضيحه)** أي، ما قاله الشريف[723] قدّس سرّه **(أنّ العلم عندنا)** أي، عند معاشر جماعة من الأشاعرة **(كما عرفت)** أي،[724] في الدرس السابق **(صفة)** أي، أمر قائم بغيره **(ذات إضافة)** احتراز عن صفة محضة ليس لها إضافة وتعلّق كالحياة، فإنّها صفة لا تعلّق لها أصلا، وإنّما اختار هذا التعريف مع أنّه قول بعضهم [ظ/50] وعند جمهور المتكلّمين العلم عبارة عن إضافة بين العالم والمعلوم، لما عرفت سابقا من أنّه لا يصحّ في شأنه تعالى والكلام هنا في علمه تعالى بالمعدومات **(والإضافة)** أي، النسبة **(والتعلّق بين العالم والمعلوم)** فسّرها به للإشارة إلى أنّها تعلّق مخصوص بين العاقل والمعقول

---

[713] ص + حينئذ. | ر: حينئذ في التعلق.

[714] ص – له.

[715] ص: الكلام.

[716] ر: لم يتّصف.

[717] وفي هامش س، ص: فالتعلّقات القديمة إلخ. أشار به إلى أنّ مورد السؤال اثبات التعلّقات القديمة.

[718] س – التي.

[719] وفي هامش ر، س، ص: وفي نسخة بأنّ(1) الإضافة تتوقف على الامتياز الذي لا يتوقّف على وجود المتمايزين، أمّا في الخارج، أو في الذهن انتهى، لكن لا يخفى ما فيه من الاضطراب فالتعويل(2) على ما ذكر في الأصل. | (1) ر – أنّ؛ (2) ر + بل.

[720] وفي هامش ر، س، ص: لا تتوقّف على الامتياز إلخ. وإن تفرّع عليه الامتياز؛ إذ بعد حصول التعلّق يمتاز بعض العلوم عن بعض آخر، وقد مرّ التفصيل.

[721] ر: تتوقّف.

[722] **شرح المواقف**، للجرجاني، 18/6.

[723] س ر – الشريف.

[724] س، ص – أي، صحّ هامش س.

ونسبة بينهما وإن[725] كان التغيّر بينهما بالاعتبار، فيندفع الإشكال بعلم الشيء بنفسه، وجه الإشكال أنّ الإضافة لكونها نسبة لا يتصوّر إلّا بين شيئين فلا يتصوّر هذا في علم الشيء بنفسه لعدم الإثنينيّة، ووجه[726] الاندفاع هو أنّ التغيّر[727] بالاعتبار كافٍ لتحقّق النسبة ولا يتوقّف على التغيّر بالذات، وتصوير التغاير الاعتباري هنا أنّه أنّ الشيء[728] من حيث إنّه صالح لأن[729] يكون عالما بشيء من الأشياء مغاير لنفسه من حيث إنّه صالح لأن يكون معلوما لشيء من الأشياء، فاحفظ هذا التصوير فإنّه ينفعك في مواضع عديدة باجراء مثله[730] في كلّ موضع[731] اعتبر فيه التغاير الاعتباريّ **(بها)** أي، بتلك النسبة لا بغيرها **(يكون العالم)** أي، من شأنه[732] أن يكون عالما[733] **(عالما)** أي، بالفعل **(بالشيء)** سواء كان معدومًا ممتنعًا، أو ممكنًا، أو موجودًا، فالتعبير بالشيء هنا للتعميم المذكور، وأنّ المراد بالشيء المعنى اللغويّ أعني ما يصحّ أن يعلم ويخبر عنه **(ويصير ذلك الشيء معلومًا له)** أي، للعالم وإيراد يكون أوّلا ويصير ثانيا لمجرّد التفنّن **(لا تتوقّف)**[734] خبر لقوله: والإضافة **(على الامتياز المذكور أي، امتياز بعض المعلوم)** أي، من شأنه أن يكون معلوما **(عن بعض)** أي، عن بعض آخر من شأنه أن يعلم وأن تفرّع على تلك الإضافة الامتياز،[735] فالفرق بين اللازم المتأخّر والموقوف[736] عليه [و/51] المتقدّم واضح والامتياز لازم متأخّر عنها وليس بموقوف عليه متقدم عليها، فمن ادّعى أنّه موقوف عليه وما لم يميّز[737] الشيء عن غيره لم يتعلّق العلم به فعليه البيان بالبرهان، وأيضًا لو[738] توقّف بالإضافة[739] على الامتياز الذي يتوقّف على وجود المتمايزين؛ أمّا في الخارج، أو في الذهن لتوقّف الوجود[740] الذهني أيضًا

---

[725] ر: إذا.

[726] ر– وجه.

[727] ر + التغاير.

[728] وفي هامش ر، س، ص: وقع في عبارة[(1)] **شرح المواقف**[(2)] أنّ النفس من حيث إنّها صالحة إلخ.[(3)] ولما لم يكن هذا متنا ولا لعلمه[(4)] تعالى الباري بذاته العلي غيّرت عبارته وقلت إن الشيء إلخ.[(5)]| [(1)] ص – عبارة، صح هامش؛ [(2)] س: للمواقف؛ [(3)] ر – إنّها صالحة إلخ.؛ ر: صفة؛ [(4)] ص: لعلم الباري؛ [(5)] ر ص – إلخ.

[729] ر – صالح لأن.

[730] ر، ص + مثلها.

[731] ر + مواضع.

[732] وفي هامش ر، س، ص: أشار به إلى أنّ العالم وكذا المعلوم مجاز باعتبار ما يؤل إليه وإلا لكان ذكر عالما ومعلوما ثانيا غير مفيد.[(1)]| [(1)] ر: مقيّد.

[733] ر – عالما.

[734] ص ر: يتوقّف.

[735] ص + والامتياز.

[736] ر – الموقف.

[737] ر: لم يتميز.

[738] ر + لكل.

[739] ر، س، ص — الإضافة.

[740] ر – وجود.

على الامتياز الذي يتوقّف على وجود المتمايزين أمّا في الخارج، أو في الذهن والمعدوم سواء كان ممتنعًا، أو ممكنًا ليس له وجود في الخارج وهو ظاهر ولا وجود في الذهن قبل وجوده في الذهن خصوصًا إذا كان العلم عبارة عن الوجود الذهني فيتوقّف الوجود الذهني على نفسه فما هو جوابكم فهو جوابنا (**لا سيّما في علم الباري تعالى**) أي، خالق الأشياء[741] بريئا من التفاوت ومميّزا[742] بعضها عن بعض بصور وهيئآت مختلفة (**فإنّه لا يتوقّف**) أي، علمه تعالى (**على ما يتوقّف عليه علمنا**) لقصور علمنا وضعف إدراكنا (**من الآلات**) كالحواسّ السليمة الظاهرة والقوى المدركة (**وأسباب كثيرة**) مثل الخبر الصادق والعقل والحدس والتجربة وغير ذلك؛[743] وأمّا علمه تعالى فلذاته[744] لا لسبب من الأسباب فإنّ صفاته تعالى مخالفة بالحقيقة لصفاتنا كما في **المواقف** في بحث أنّه تعالى سميع بصير، فمن أشبه[745] في جواز تعلّق علمه تعالى بالمعدوم الصرف على الوجه المحرّر سابقا فيشكل عليه إثبات صفاته تعالى مثلا إذا قيل: إنّ السمع والبصر تأثّر الحاسّة عن المسموع والمبصر، أو مشروطان به كسائر الإحساسات وأنّه أي، التاثر في حقّه تعالى محال فماذا أجيب فيصعب عليه الأمر إن لم يذهب إلى أنّ صفاته تعالى مخالفة بالحقيقة لصفاتنا بل نقول: إنّ تعلّق العلم [ظ/51] بالمعدوم الصرف ممّا أجمع عليه أئمّة الموحّدين ورضي به كبار مشايخ المسلمين ومن خالفه وقع في خرق إجماع المجتهدين (**وممّا يؤيّد هذا أنّ الخطاب بلفظ كن جاز تعلّقه بالمعدوم الصرف**) توضيحه أنّ كن في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ الآية، [النحل، 16 /40] ذهب أكثر المفسّرين ومنهم العلّامة البيضاوي إلى أنّ[746] هذا الكلام مجاز عن سرعة الإيجاد وسهولته على الله تعالى وكمال قدرته، وليس المراد به حقيقة أمر وامتثال بل تمثيل حصول ما تعلّقت إرادته بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع بلا توقّف، وليس هنا قول ولا كلام وإنّما وجود الأشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والإرادة وإلى هذا مال الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى، وذهب بعضهم إلى أنّه حقيقة[747] وأنّ الله تعالى أجرى عادته في

---

[741] وفي هامش س، ص: أي خالق الأشياء إلخ. أشار[(1)] إلى معنى الباري فهو أخصّ من الخالق بحسب المفهوم. | [(1)] ر: إشارة.

[742] ر: مبرأً.

[743] ص: غيره.

[744] ص – لذاته.

[745] ر + اشتبه.

[746] س – أنّ، صح هامش.

[747] وفي هامش ر، س، ص: فإن قيل: إنّ[(1)] الأمر بلا وجود مأمور سفه يجب تنزيه الله تعالى عنه؟ قلنا: هذا في الكلام اللفظي؛ وأمّا الكلام النفسي فلا سفه فيه كطلب التعلّم من ابن سيولد كذا في **المواقف**، وما قاله قدّس سرّه في شرحه: «ويرد عليه أنّ ما يجده أحدنا في باطنه هو العزم على الطلب وهو ممكن وليس بسفه؛ وأمّا نفس الطلب فلا شكّ في كونه سفها بل قيل: إنّه غير ممكن لأنّ وجود الطلب بدون من يطلب منه شيء محال»[(2)] فسخيف جدًّا؛ إذ نفس الطلب إنّما يكون سفها وغير ممكن إذا كان طلبا وقت التكلم؛ وأمّا إذا كان طلبًا في وقت وجود المأمور فممكن ليس بسفه نظيره تعلّق التكوين في الأزل بوجود المكوّن فيما لا يزال ليس بممتنع، وإنّما الممتنع تعلّقه في الأزل بوجود الحادث في وقت التعلّق وكذا الإرادة عند من ذهب قدم تعلّقها فإنّها تتعلّق بوجود المراد فيما لا يزال لا بوجوده في

تكوين الأشياء أن يكوّنها بهذه الكلمة وإن لم يمتنع تكوينها بغيرها، والمعنى أحدث فيحدث[748] عقبه، وهذا مختار فخر الإسلام وإلى هذا المذهب أشار سلّمه الله تعالى بقوله (**على رأي بعض**[749] **أئمّة الأصول**) لكن المراد الكلام الأزلي القائم بذاته تعالى لا الكلام اللفظيّ المركّب من الحروف والأصوات؛ لأنّه حادث فيحتاج إلى خطاب آخر فيتسلسل، ولماّ لم يتوقّف الأمر[750] التكويني على الفهم جاز تعلّقه بالمعدوم الصرف بل خطاب التكليفي أيضا أزلي فلا بدّ أن يتعلّق بالمعدوم الصرف على معنى أنّ الشخص الذي سيوجد مأمور بذلك كما صرّح به في **التوضيح والتلويح**، فإذا جاز تعلّق الأمر[751] التكويني بل التكليفي أيضًا بالمعدوم مع أنّ[752] المتبادر منه توقّفه على الفهم [و/52] لأجل الإجابة وإن كان الصواب عدم توقّفه عليه فتعلّق العلم بالمعدوم الصرف لعدم توقّفه على الفهم والإجابة[753] بداهةً[754] واتّفاقًا أولى وأظهر من أن يخفى، ولذا قال: (**فما ظنّك بجواز تعلّق العلم بالمعدوم الصرف قبل الحصول وبهذا التحقيق**) أي، تحقيق أنّ للعلم[755] تعلّقات قديمة غير متناهية بالفعل وأن تعلّق العلم بالمعدوم الصرف صحيح والمعنى وبهذا المذكور من التحقيق[756] لا بغيره (**الذي هو من أنوار التوفيق**) أي، التوفيق كالأنوار في إراءة سُبل[757] الرشاد وإلا نجأ عن السلوك إلى طريق الفساد، فالإضافة من قبيل إضافة المشبّه به إلى المشبّه، والأفراد في المشبّه والجمع في المشبّه به إمّا لأنّ التوفيق جنس ينتظم القليل والكثير، أو لأنّ التوفيق ولو واحدًا لاحتوآئه النجاة[758] عن ظلمات كثيرة كمًّا، أو كيفًا في حكم الجمع[759] والتعدد، ويجوز أن يكون الكلام استعارة مكنيّة وتخييليّة، شبّه التوفيق في النفس بالنيرين وأثبت له ما هو من روادفه ولازمه من النور، فالمستعار بالكناية لفظ النيرين المستعار للمشبّه اعني التوفيق في النفس المرموز إليه بذكر لازمه من غير تقدير في نظم الكلام، وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام، والاستعارة التخييلية إثبات الأنوار التي من خواصّ المشبّه به للتوفيق،

الأزل فكما يتحقّق نفس تعلّق التكوين والإرادة في الأزل بلا وجود حادث يتحقّق نفس الطلب أيضًا في الأزل في وقت وجود المأمور، فكيف ذهل قدّس سرّه عن هذه الدقيقة مخالفا لجمهور الأشاعرة مع أنّه منار المتحققين وعلم التدقيق.| (1) ر، ص – إنّ؛ (2) **شرح المواقف**، للجرجاني، 109/8.

748 وفي هامش ر، س، ص: أحدث فيحدث أشار به إلى أنّ كن فيكون(1) من كان التامّة، بمعنى حدث لا من كان الناقصة.| (1) ر: ليكون.

749 ر + البعض.

750 ر – أمر.

751 ر – أمر.

752 ر + أنّه.

753 س: وإلا جاء.

754 ص: بديهة.

755 ر – العلم.

756 وفي هامش ر، س، ص: أشار به(1) إلى أنّ تقديم المفعول لإفادة القصر وإلى أنّ إشارة لفظة(2) هذا إلى التعدّد للتأويل المذكور(3) ونحوه.| (1) ر – به؛ (2) ر – لفظ؛ (3) ر + بالمذكور.

757 ص ر + سبيل.

758 ر + عن.

759 وفي هامش ر، س، ص: وفيه مبالغة حيث أشير إلى أنّ التوفيق الواحد لما كان في حكم المتعدّد كان كافيا في حصول المطالب فما ظنك بأنواع التوفيق.

وتلك الأنوار مستعملة في معناها الحقيقي، وإنّما المجاز في إثباتها له[760] هذا مذهب صاحب **الكشاف** أختير هنا لسلامته عن الاعتساف[761] (**ينحلّ**) وفيه استعارة لطيفة دقيقة فكن على بصيرة.

(**ما أورده المحقّق الجلال الدوّاني**) بفتح الدال وتخفيف الواو قرية [ظ/52] من قرى كازرون (**في بحث الحدوث من "شرح العقائد العضدية" حيث قال: واعلم أنّ المتكلّمين**) طريق معرفة المبدأ والمعاد وجهان، أحدهما طريقة أهل النظر والاستدلال وثانيهما طريقة أهل الرياضة والمجاهدات، والسالكون للطريقة الأولى إن التزموا ملّة من ملل الأنبياء عليهم السلام فهم المتكلّمون وإلّا فهم الحكماء المشّاؤن والسالكون للطريقة الثانية إن وافقوا في رياضتهم أحكام الشريعة[762] فهم الصوفيون المتشرّعون وإلّا فهم الحكماء الإشراقيّون كذا في **حاشية المطالع**، لكنّ المراد بالمتكلّمين هنا هم الذين التزموا ملّة من ملل الأنبياء عليهم السلام سواء كانوا سالكين مسلك النظر والاستدلال، أو سالكين مسلك الرياضة فهم في مثل هذا المقام مقابلون للحكماء مطلقا لا مقابلوا الصوفية كما أوهمه بيانه قدّس سرّه، وأيضا المراد بهم جمهور المتكلّمين فإنّ بعضهم وافقوا الحكماء في الوجود الذهني، منهم الإمام الرازي[763] والمعنى، واعلم أنّ جمهور المتكلّمين (**ينفون**) أي، ينكرون؛ إذ الإنكار لازم للنفي وإنّما اختاره ليحسن التقابل لقوله ويثبتون علم الله إلخ.[764] (**الوجود الذهني**) لكنّهم يثبتون الوجود العلمي كما صرّح به مولانا حسن چلبي في **حاشية التلويح**، وما وقع في كلام بعض مشايخنا من التعبير بالوجود الذهني فمحمول على الوجود العلمي، والقول بأنّه محمول على أنّه ممن اعترف به بعيد؛ إذ كثيرًا ما يقع في كلامهم والحمل على القول النادر ليس بمستحسن؛ وأمّا القائم بالنفس والذهن مثل الحياء والوفاء والسخاء ومثل البخل والحسد والكبر وغيرها من الخصال الحميدة والأخلاق الرديئة[765] [و/53] فلا نسمّى[766] وجودًا ذهنيًا؛ إذ المراد بالوجود الذهني وجود ظلّيّ غير أصيلي[767] والخصال المذكورة موجودة بوجود أصيلي فلا نزاع في وجودها لأحد[768] من العقلاء (**ويثبتون علم الله**

---

[760] وفي هامش ر، س، ص: فيكون مجازا عقليا؛ إذ المجاز العقلي جارٍ في الإضافة أيضا كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ، 34 /33] لكونها مضافة إلى غير[(1)] ما هي له. | [(1)] س – غير.

[761] وفي هامش ر، س، ص: إذ مسلك السكاكي في الاستعارة المكنيّة لا يخلوا عن دغدغة كما بيّن في محله ومسلك صاحب **التلخيص** لا يخلو عن تكلّف. | اعْتَسَفَ عن الطريق: مال عنه، عدل عنه. **معجم الرائد** لجبران مسعود «اعْتَسَفَ»

[762] ص – أحكام الشريعة، صح هامش.

[763] وفي هامش ر، س، ص: لكن الإمام الرازي ومن تبعه ذهبوا إلى أنّ العلم هو إضافة مخصوصة لا صور عقلية وإن ذهبوا إلى الوجود الذهني، فالذاهبون إلى الوجود الذهني من المتكلمين فرقتان، منهم من اختار كون العلم صورا عقلية ومنهم الجلال الدواني ومنهم من اختار كون العلم إضافة مخصوصة كالإمام الرازي.

[764] ر – إلخ.

[765] ر، س، ص: الردية.

[766] ر: تسمى.

[767] وفي هامش ر، س، ص: فإنها كيفيات نفسانية موجودة في الخارج قائمة بالنفس.

[768] ص: لواحد.

تعالى بالحوادث الغير المتناهية) لتظاهر النصوص العقلية والنقلية[769] على أنّه تعالى عالم لا يعزب عنه[770] مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء كما فصّلت في موضعه، والمراد بالحوادث في مثل هذا المقام الحوادث التي ستوجد فهي مجاز أوليّ وإن عممت إليها وإلى الحوادث التي وجدت فهي من عموم المجاز، والمراد بالغير المتناهية الغير المتناهية بالفعل، وهذا منشأ اعتراضه كما ستقف عليه **(ولمّا كان من أجلى البديهيات)** المراد بأجلى الجنس والإضافة للجنس فحسن إدخال من التبعيضية عليه **(أنّ التعلّق بين العالم والمعدوم الصرف محال)** ادّعاء البداهة[771] لترويج سقطاته كما هو ديدن[772] المحجوجين في بيان ترّهاته **(التجأوا إلى القول بأنّ تعلّق العلم بالحوادث إنّما يتحقّق وقت وجودها)** وهذا دليل على ما ذكرنا من أنّ المراد بالحوادث هنا المعدومات، وإطلاق الحوادث عليها مجاز أوليّ؛ إذ الحادث ما يكون وجوده مسبوقا بالعدم سبقًا زمانيًا، وتعميم الوجود إلى الوجود في المستقبل اعتراف بالمجاز، وأنّ المراد بالغير المتناهي الغير المتناهي بالفعل فإنّه لما كان المراد بالحوادث المعدومات فلا ريب في أنّها غير متناهية بالفعل **(وأنّ صفة العلم قديمة والتعلّق حادث)** أي، تعلّقه حادث فقط وليس له تعلّق قديم فلزم عليهم ما لزم، فلو أثبتوا أنّ للعلم تعلّقًا قديمًا بالحوادث أيضًا لم يرد عليهم شيء، هذا مراد الدوّاني، [ظ/53] لكنّه لم يصل إلى الأماني **(وأنت تعلم[773] أنّ العلم ما لم يتعلّق بشيء لم يصِرْ ذلك الشيء معلومًا)** إذ العلم كما عرفت صفةٌ حقيقية ذات إضافة وتعلّق فما لم يتعلّق بشيء لم يتحقّق العلم به فلا يصير صاحب تلك الصفة عالما ولا ذلك الشيء معلوما **(فيلزم عليهم)** أي، على جمهور المتكلّمين والتعبير بعلى وجهه ظاهر **(أن لا يكون الله تعالى عالمًا في الأزل بالحوادث)** بل لا يكون تعالى عالما بالحوادث قبل وجودها وهذا[774] هو الملائم[775] لقوله: بأنّ تعلّق العلم بالحوادث إنّما يتحقّق وقت وجودها **(تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا)** وقد مرّ تبيين معناه تبيينا باهرا ثم قال: «وفيما ذكرنا ملخص عن ذلك»[776] انتهى، والمراد بما ذكرنا أنّ علمه تعالى واحد بسيط فلا تعدّد في المعلومات بحسب علمه تعالى ولذلك ذهب الفلاسفة إلى أنّ علمه تعالى إجمالي، وقد عرفت فيما سبق أنّ الإمام الرازي قد أنكر كون العلم

---

[769] وفي هامش س، ص: ومن جملة النصوص النقلية ﴿وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة، 2 /282] كما مرّ بيانه ومن النصوص العقلية أنّ الأفعال المتقنة على النمط البديع والأسلوب العجيب تدلّ على علم فاعلها وموجدها.

[770] ص: عن علمه.

[771] ص: البديهة. | ر: البديهية.

[772] وفي هامش ر، س، ص: أي، عادة المغلوبين الديدن بفتح الدال العادة والمحجوج المغلوب.

[773] وفي هامش س، ص: قوله: أنت تعلم تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي للتقوية وإرادة القصر ليست بمناسب(1). | (1) ص + هنا.

[774] وفي هامش ر، س، ص: قوله: هذا هو الملايم لقوله: بأنّ تعلّق إلخ.؛ إذ عدم كونه تعالى عالما بها في الأزل أعمّ بحسب المفهوم من عدم كونه تعالى عالما بها قبل وجودها؛ إذ يجوز عدم كونه تعالى عالما بها في الأزل وكونه تعالى عالما بها قبل وجودها وهذا ليس بمقصود.

[775] ر، س، ص: الملايم.

[776] **حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني**، 249/1-259.

الإجمالي علمًا بالفعل وظني أنّه صواب كما مرّ تحقيقه من الجواب[777] فحينئذ يلزم عليه ما زعم أنّه يلزم على أولى الألباب من أنّه تعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها علما بالفعل، وهذا نقص أيضا يجب تنزيه الله تعالى عنه **(ثم زاد في إساءة الأدب)** الزيادة تستعمل ناقصا مثل زاد المال متعدّيا[778] فيجوز حذف مفعوليه، أو أحدهما اختصارًا مثل زدت زيدًا ومثل زدت مالا فحذف في الأول ما زيد وفي الثاني من زاده، وهنا استعمل[779] متعدّيا؛ إذ الفاء كالفاء في قوله: (عليه السلام) «أنّ امرأة عذّبت في هرّة» الحديثَ[780] أي، زاده لإساءة[781] الأدب، فاللام[782] للعاقبة، أو في شان إساءة الأدب تشنيعا للمشايخ[783]، ويجوز أن يكون في للصلة فيكون مفعولا أوّلا والثاني محذوف [و/54] أي، زاد الدوّاني إساءةَ الأدبِ المشايخَ العظامَ[784] والأئمّةَ الفخام أشار إليه بقوله: **(مع من هم في توفيق الرب)** وهم سادات[785] أئمّة الشريعة الغرّاء والمتمسّكون بالملّة الحنفية البيضاء، وفي إيراد لفظة[786] في واختيار[787] الرب من بين الأسامي السامية مبالغة لطيفة وإشارة[788] إلى أنّ التوفيق من أثار الربوبية والتربية وتعريض بأنّ المعترض بعيد عن التوفيق فإنّه من الله الذي بيده أزمّة التحقيق **(في بحث العلم)** متعلّق بزاد **(وقال:)** الأولى فقال: بالفاء؛ لأنّه تفصيل لقوله: زاد، والمتداول في مثله إيراد الكلام بالفاء **(وما يقوله)** اختيار صيغة المستقبل للاستمرار، أو لحكاية[789] الحال الماضية **(الظاهريّون من المتكلّمين)** وهذا منشأ إساءة الأدب؛ فإنّه أشار به إلى أنّهم لم ينالوا التحقيق بل اكتفوا بظاهر المقال ولم يصلوا إلى التدقيق، وكثيرًا مّا يعبّر الفلاسفة والمتفلسفة بالمحقّقين مع أنّهم في واد الضلال يهيمون وضيّعوا أوقاتهم فيما لا يعنون **(من أنّ العلم قديم والتعلّق حادث لا يسمن ولا يغني من جوع)**[790] والظاهر أنّ الكلام استعارة تمثيلية شبّه الهيئة المنتزعة من المتكلّمين ومسلكهم الذي هو أنّ العلم قديم والتعلّق حادث وعدم ترتّب الفائدة المقصودة من كلامهم عليه، وهو أنّه تعالى يعلم الأشياء

---

[777] وفي هامش س، ص: أي، في هامش الكتاب.

[778] ر ص + ومتعدّيا.

[779] ر – مثل زدت زيدًا ومثل زدت مالا فحذف في الأول ما زيد وفي الثاني من زاده، وهنا استعمل، صح هامش.

[780] **مسند أحمد بن حنبل**، 13/ 240؛ **مسند أبي داود**، علقمة بن قيس عن عائشة 1053.

[781] ر + الاساءة.

[782] وفي هامش ر، س، ص: قوله: فاللام للعاقبة؛ إذ العاقل لا يريد إساءة الأدب، لكن يترتّب على فعله وصنعه فيكون عاقبة أمره ذلك وإن قدر الشان فلا يحتاج إلى جعل الفاء، بمعنى اللام.

[783] س – المشايخ. | ر: على المشايخ.

[784] أي، زاد الإساءة لهم.

[785] س: ساداة.

[786] ر – لفظ.

[787] س – اختيار.

[788] وفي هامش ر، س، ص: وإشارة إلخ. من قبيل عطف العلّة على المعلول.

[789] وفي هامش ر، س، ص: وهذا هو الأولى لذاق الكلام فإنّ مرامه التعجب من كلامهم وحكاية الحال الماضية أظهر في ذلك.

[790] **حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني**، 74/1.

كلها بالهيئة المأخوذة من الطاعم، ومن طعامه الذي لا يسمن ولا يغني من جوع كالضريع[791] وعدم ترتّب الشبع الذي هو المقصود من الطعام عليه، فذكر ما هو موضوع للهيئة المشبّه بها وأريد الهيئة المشبّهة، وجه الشبه عدم ترتّب ما هو المقصود مطلقا فلا مجاز في مفرداته ويمكن [ظ/54] أن يكون كناية[792] فإنّه أريد به لازم معناه وهو انتفاء الغرض المقصود منه؛ وأمّا الاستعارة في مفرداته فتكلّف يحتاج إلى تعسّف **(إلى آخر ما قاله)** ولم ينقل بتمامه؛ لأنّه عين ما ذكره في بحث الحدوث فلا يفيد التكرار بل يؤدّي إلى الملال، قال جامع هذه الأوراق، أصلحه[793] الله تعالى حاله ومأله في عموم الأوقات،: **(ولا يخفى عليك أنّ في كلامه)** أي، في كلام الدوّاني **(خللا)** أي، فسادًا؛ فإنّ أصل الخلل الفرجة التي بين الشيئين وشاع في الضعف والفساد وعدم التمام في أداء المراد فهو مجاز فيه باعتبار اللغة وحقيقة بالنظر إلى الاصطلاح **(من وجوه)** جمع وجه، بمعنى الطرز والطريقة **(شتّى)** جمع شتيت[794] كمرضى جمع مريض وجرحى جمع جريح؛ **(أمّا أوّلا)** وزنه أفعل كما هو المختار لا فوعل كما ذهب إليه البعض لمجيئ الأولى في مؤنّثه والأُوَل[795] في جمع مؤنثه ثم المختار أنّ أصله أَوْوَل؛ لأنّه من وَوَلَ أي،[796] حروفه الأصول واو ثم واو ثمّ لام فأدغمت الفاء في العين فصار أوّل، وعلى هذا أصل أولى وولى قلبت الواو الأولى همزة لزومًا وإن كانت الثانية ساكنةً حملًا على الأُوَل[797] جمع الأَوَل، وتفصيل المذاهب في **شرح الشافية** للفاضل الجريردي، ثم إذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عامًا أوّل أي، عامًا موصوفًا بكونه أوّل من عامنا الذي كنّا فيه، وإذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عامًا أوّلا أي، عاما قبل عامنا هذا فيكون منصوبا على الظرفية وهنا جعل ظرفا منصوبا لا صفة، والمعنى أمّا بيان فساده أوّلا أي، قبل بيان ضعفه الآتي وفساده الباقي **(فلأنّ قوله: أن التعلّق بين العالم والمعدوم الصرف محال بناء على الذهول)** أي، على الغفلة [و/54] **(عما حقّقه سيّد المحقّقين قدّس سرّه)** في **شرح المواقف** من «أنّ الإضافة لا تتوقّف على الامتياز الذي يتوقّف على وجود المتمايزين إمّا في الخارج، أو في الذهن»[798]

---

[791] الضَّريع: نَبْتُ الشِّبْرِقِ، لا تَقرَبُه دابةٌ لخبثه. **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية بالقاهرة «الضَّرِيعُ»

[792] وفي هامش ر، س، ص: ويمكن أن يكون كناية إلخ. إشارة[(1)] إلى ضعفه؛ إذ ما أمكن الاستعارة التمثيلية لإيصار إلى غيرها. | [(1)] ر: أشار.

[793] ر – أصلح.

[794] وفي هامش س، ر: وهذا الوزن من الجمع مختصّ بفعيل، بمعنى المفعول، فإذا جمع فعيل، بمعنى فاعل على هذا الوزن يحمل على الفعيل، بمعنى المفعول الذي جمع على هذا الوزن كمرضى جمع مريض، بمعنى فاعل؛ لأنّه محمول على جرحى،[(1)] والظاهر أّن شتّى جمع شتيت، بمعنى مفعول أي مفروق وما قيل في تفسيره: متفرّقة فهو بيان حاصل المعنى؛ إذ المفروق والمتفرّقة متّحدان ذاتًا متغايران مفهومًا كالكسور والمنكسر. | [(1)] ر – لأنّه محمول على جرحى.

[795] ر: الأوّل.

[796] ص – أي.

[797] ر: الأوّل.

[798] **شرح المواقف**، للجرجاني، 18/6.

الإمام[799] الأعظم في **الفقه الأكبر** الأفخم: «يعلم الله المعدوم في حال عدمه معدوما»[800] وسرّه ما حقّقه سند المدقّقين فهل يتجاسر أحد على تخطئة رئيس المجتهين لا سيّما لم ينقل من أحد من المسلمين مخالفته للإمام بل وافقه كلّ من وصل إليه من العظماء المدقّقين فانعقد الإجماع على تلك المسئلة من أرباب اليقين، وهذا[801] توضيح ما ذكرناه سابقا من أنّه وقع[802] الإجماع على تلك المسئلة المتين[803] **(والركون)** أي، الميل **(إلى مسلك الفلاسفة والمتفلسفين)** من أنّ تعلّق العلم بالشيء لا بدّ من وجوده إمّا في الخارج، أو في الذهن، وقد فصّل في موضعه ما فيه وما عليه، لكنّ المحقّق الدوّاني ومن تبعه اقتفوا أثرهم واشتاقوا إلى مشربهم وشيّدوا أركان بنيانهم، تجاوز الله تعالى عنّا وعنهم، **(وأمّا ثانيا)** أي، بيان خلل كلامه في المرتبة الثانية وهو أيضًا منصوب بنزع الخافضيّة **(فلأنّ قوله: التجأوا)** أي، المتكلمون **(إلى القول بأنّ تعلّق العلم بالحوادث إنّما يتحقّق وقت وجودها)** افتراء على مشايخ الدين وأرباب حق اليقين **(جسيم)** أي، عظيم بحيث تكاد السماء تتفطّر منه وتخرّ الجبال الصمّ هدّا وجسيم في مثل هذا مستعار **(وإفك عظيم)** أي، كذب فخيم بحيث تكاد الأرض تنشقّ منه شقّا، وهذا القول منه من حيث[804] إنّه كذب على الغير عبّر عنه بالافتراء ومن حيث إنّه غير مطابق للواقع في نفسه مع قطع النظر عن نسبته [ظ/55] إلى الغير عبّر بالإفك، فالافتراء أخصّ[805] من الكذب لما ذكر، ولأنّ الافتراء الكذب عمدًا؛ وأمّا الكذب فلا يعتبر فيه العمد، والعظيم في مثل هذا من المعاني مستعار أيضًا تشبيهًا للمعقول بالمحسوس **(فإنّ مرادهم)** أي، مراد مشايخنا **(بذلك التعلّق)** أي، بأنّ تعلّق العلم بالحوادث إنّما يتحقّق وقت وجودها **(التعلّق الحادث)** الذي[806] يتحقّق ذلك التعلّق باعتبار أنّ الحوادث قد وجدت الآن، أو قبل كما مرّ تفصيله في صدر الرسالة.

(والذي يترتّب عليه الجزاء فيما هو من جنس العمل) سواء كان عملا صالحا، أو سيّئًا اعتقادا كان، أو خلقا، أو عمل الجوارح وسواء كان ذلك الجزاء جزاء حسنة، أو سيّئة قال العلّامة البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ﴾

---

[799] وفي هامش ر س ص: قال الإمام إلخ. الغرض من هذا النقل تأييد لصحة تعلّق العلم بالمعدوم الصرف.

[800] **الفقه الأكبر**، أبو حنيفة، 3.

[801] ر – هذا.

[802] ص – الإجماع على تلك المسئلة من أرباب اليقين، وهذا توضيح ما ذكرناه سابقا من أنّه وقع.

[803] وفي هامش ر س ص: قوله: المتين فعيل، بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فالمتين صفة المسئلة من متن الشيء بالضم[(1)] متانة صلب واشتدّ. | [(1)] ص – بالضمّ، صح هامش.

[804] ر – حيث.

[805] وفي هامش ر، س، ص: فالافتراء أخصّ إلخ. فالأولى أن يذكر إفك عظيم أوّلا حتّى لا يتوهم الاستدراك، لكن كونه افتراء أهمّ فلذا قدّم ذكر إفك لمجرد تأكيد الذمّ وإن أغنى الأخصّ عن ذكر الأعمّ.

[806] وفي هامش ر، س، ص: التعلّق الحادث بقرينة أنّهم أثبتوا قديمًا كما مرّ مرارا تفصيله، لكن الدوّاني لعدم التفاته إلى كلام المشايخ لم يطّلع عليه، أو تجاهل عنه.

الآية، [آل عمران، 3 /140]: «وقيل: معناه ليعلمهم علمًا يتعلّق به الجزاء وهو العلم بالشيء موجودا»[807] انتهى، أشار به إلى أنّ هذا التعلّق حادث فيجوز أن يكون حصوله منوطًا بوجود أمر حادث، وقس عليه نظائره، فلا إشكال بأنّ علمه تعالى قديم فكيف يكون حصوله منوطا بوجود شيء آخر، وينحلّ بذلك الإشكال في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ الآية، [آل عمران، 3 /142] بأنّه تعالى يعلم الأشياء كلّها فكيف يحسن نفي العلم عنه تعالى، وجه الانحلال أنّ المجاهدة لما[808] لم يوجد منهم لا يصحّ أن يقال: إنّه تعالى علم المجاهدة، فيحسن[809] أنّ[810] المجاهدة ونحوها ممّا لم يوجد في الخارج لا يتعلّق علمه تعالى بها بأنّها[811] وجدت الآن، أو قبل؛ وأمّا تعلّقه بأنّها لا توجد من قوم كذا فثابت أزلا وأبدا، وقد مرّ مرارا[812] أنّ علمه تعالى بالأشياء كلّها متعلّق[813] على الوجه الذي يليق به، فإن نفي عن شيء بوجه فهو ثابت له من وجه آخر [و/56] وهذا معنى قوله تعالى ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾[814] الآية،[سبأ، 34 /3] **(لا مطلق التعلّق)** أي، ليس مراد أئمّتنا بذلك مطلق التعلّق سواء تعلّق بأنّها وجدت الآن، أو أنّها ستوجد **(وهذا)** أي، هذا[815] القول من: إنهم التجؤا إلخ. **(منه)** أي، من الدوّاني **(بناء على انحصار التعلّق على التعلّق الحادث، وهذا وهم منه)** بل سهو فاحش وموحش؛ إذ لم نجد في[816] كلامهم ما يوهم ذلك فضلا عن الدلالة عليه لا صريحًا ولا إشارةً ولا اقتضاءً بل اطّلعنا على خلاف ذلك، قال الشيخ البيضاوي[817] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ الآية، [الأنعام، 6 /59]: «وفيه دليل على أنّه تعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها»[818] فمن أين تقول أيّها المتشبّث بأذيال الفلاسفة أنّ علماء الشريعة التجاؤا إلى القول إلخ. وفي **المواقف** وشرحه إشارة إلى التعلّق القديم، وقد صرّح به الفاضل الخيالي تغمّده الله تعالى بغفرانه[819] العالي[820] وإلى هذا أشار بقوله **(إذ التعلّق القديم على ما قرّرناه سابقا)** من أنّ تعلّق

---

[807] **تفسير البيضاوي**، 203 (آل عمران، 140/3).

[808] ر: ممّا.

[809] ر: فجنس.

[810] ر – أنّ.

[811] ر – بأنّها.

[812] س: مراده.

[813] س – متعلّق.

[814] وفي هامش ر، س، ص: فاحفظ هذا البيان فإنّه ممّا ينشرح به الجنان.

[815] س – هذا، صح هامش.

[816] ر: من.

[817] وفي هامش ر، س، ص: قال الشيخ البيضاوي إلخ. بيان للاطّلاع المذكور فإنّ كلام البيضاوي صريح في خلاف ذلك.

[818] **تفسير البيضاوي**، 203 (الأنعام، 59/6).

[819] ص – بغفرانه.

[820] ر – تغمّده الله تعالى بغفرانه العالي.

علمه تعالى بالحوادث باعتبار أنّها ستوجد قديم **(ممّا صرّح به الفاضل الخيالي)** في بحث العلم في حاشيته[821] على **شرح العقائد النسفية (وأشار إليه بعض الأعالي)** وهو الشريف الجرجاني حيث قال في **شرح المواقف** في بحث قدرته تعالى: «يعني أنّ كل واحد من سائر الصفات قديمة فصفة العلم قديمة وغير متناهية تعلقا، بمعنى إثبات اللّاتناهي[822] في تعلقه بالفعل، والإرادة أيضا كذلك، لكن تعلّقها غير متناه بالقوّة كما في القدرة»[823] انتهى ملخّصا، أثبت[824] للعلم تعلّقا غير متناه بالفعل، وللإرادة والقدرة تعلّقا غير متناه بالقوة، ولا ريب في أنّ التعلّق الغير المتناهية[825] لا يكون إلّا تعلّقًا [ظ/56] قديمًا، وقد ذكرناه سابقا **(وأمّا ثالثا)** أي، وأمّا بيان الخلل في المرتبة الثالثة؛ فلأنّ قوله: **(فيلزم عليهم)** أي، على المتكلّمين وإن لم يلتزموه **(أن لا يكون الله تعالى[826] عالما بالحوادث)** وهو محال ونقيض[827] يجب تنزيه الله تعالى عنه **(بناء على القول الفاسد والرأي الكاسد)** أي، بناء على قوله الكاذب واعتقاده الباطل بناء على عدم تدرّبه وتصفّح كلامهم في تقرير مرامهم وتبيين مذاهبهم، وأشار بذلك التفسير إلى أنّ الكاسد مستعار في مثل هذا المقام **(من أنّ تعلّق العلم بالحوادث إنّما يتحقّق وقت وجودها فقط)** ولم يتعلّق العلم بها قبل وجودها بوجه من الوجوه **(وقد بان خلافه)** أي، وقد ظهر خلاف ما زعمه وما[828] اختلفه، حيث ظهر أنّه يعلم الأشياء في الأزل بأنّها ستوجد كلّ في وقته المسمّى له وعلى وجه قضى له؛ وأمّا عدم تعلّق علمه تعالى بأنّها وجدت فلا ضير فيه بل المحذور في تعلّقه، ولما كان الخلل الثالث متفرّعا على الخلل الثاني ومبْنِيًّا عليه وأنّ فساد المبنَي عليه يستلزم فساد المبنِي كما أنّ صحّته يشعر ما يبتنَي عليه كبناء الثمرة على الشجرة وتفرّعها عليها وأنّ الشجرة الطيبة تنبئ أنّ ثمرتها هي الثمرة النافعة وأنّ الشجرة الخبيثة تنبئ أن ليس لها ثمرة ولو أنّ لها ثمرة ليس لها منفعة، قال سلّمه الله تعالى: **(والشجرة تنبئ عن الثمرة)** تنبيهًا على أنّ الكلام استعارة تمثيلية، أو مفرداته استعارة، وتوضيح الاستعارة التمثيلية قد يفهم من تقريرنا[829] وتقرير الاستعارة في مفرداته أنّ المبني عليه شبّه بالشجرة في بناء الشيء عليه والمبني شبّه بالثمرة في تفرّعها على الغير والمشبّه به محسوس والمشبّه معقول، وهذا يقتضي أن يكون المبنيّ عليه

---

[821] ر – حاشية.

[822] وفي هامش س، ر، ص: قوله: بمعنى إثبات اللّاتناهي احترز به عن كونها غير متناهية، بمعنى سلب التناهي فإنّه بهذا المعنى يوجد في نفس الصفة أيضا قد مرّ البيان فيه.

[823] **شرح المواقف**، للجرجاني، 67/8.

[824] ر + أثبته.

[825] ص – المتناهي.

[826] ر – الله تعالى.

[827] ص، ر – نقض.

[828] س – ما، صح هامش.

[829] وفي هامش ر، س، ص: شبّه الهيئة المنتزعة عن المبني عليه والمبني وبناء المبني على المبني عليه وإشعار فساد المبنى فساد المبني بالهيئة المنتزعة عن الشجرة وثمرتها وبناء الثمرة عليها وانباء الشجرة عن الثمرة نافعة، أو مضرّة فذكر ما هو موضوع للمشبّه به وأريد المشبّه.

[و/57] مشبّها مطلقًا[830] صحيحًا كان، أو فاسدًا، لكنّ المتعارف المتداول تشبيه المبنَي عليه الفاسدِ بالشجرة والمبنِي الباطلِ بالتمرة المرة الشنيعة (**وفي كلامه**) أي،كلام الدوّاني (**إشارة إلى أنّ كبار المتكلّمين برمّتهم**) أي، بأجمعهم، الرمّة[831] بالضم في الأصل قطعة حبل، والأصل فيه أنّه دفع رجل إلى آخر بعيرا بحبل[832] في عنقه فقيل له: أعطى البعير برمّته، ثم قيل: لكلّ من دفع[833] شيئا إلى آخر بجملته أعطاه برمّته كذا في الصحاح، والحاصل أنّه في مثل هذا المقام كناية عن الجملة والجميع (**غفلوا عن هذا اللزوم**) فإنّهم لو لم يغفلوا عنه لما ذهبوا إلى أنّ صفة العلم قديمة والتعلّق حادث فقط؛ ولعدم تفطّنهم بذلك اللزوم أقدموا على هذا القول (**وما يترتّب عليه من الأمر العظيم**) وهو أن يخشى عليهم الكفر، نعوذ منه بالله الكريم، وعن هذا قال (سلّمه تعالى): (**حاشاهم عن ذلك**) حاشا لاستثناء ما بعده عمّا قبله، ومعناه تنزيه المستثنى عمّا نسب إلى المستثنى منه، قال الشيخان[834] في تفسير قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ الآية، [يوسف، 12 /31]: «وهو حرف يفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء فوضع موضع التنزيه»[835] انتهى أي، جرّد للتنزيه ووضع موضعه فيما لا يكون فيه استثناء فجعل اسما، بمعنى التنزيه بعد أن كان حرف استثناء ولم ينوّن في مثل قوله تعالى ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ الآية، [يوسف، 12 /31] مراعاةً لأصله المنقول عنه، فهنا ليس للاستثناء بل وضع موضع التبرئة والتنزيه، والمعنى أنزّه المشايخ العظام عن ذلك الذهول عن اللزوم المذكور[836] لإثباتهم التعلّق القديم بالنظر القويم (**ومُبرَّؤن عمّا هنالك**) كالتأكيد لما سبق.

(**والواجب على العاقل**) فيه نوع تعريض للمحقّق[837] الدوّاني (**أن لا ينسب مثل هذه** [ظ/57] **الشنيعة الشنعاء**) من قبيل ظلّ ظليل ولَيْلٌ أَلْيَلُ، فوصف[838] الشنيعة بالشنعاء مجاز عقلي للمبالغة في تناهي تلك الشنيعة كأنّها بلغت في القبح إلى مرتبة بحيث صحّ اتّصافها بالقبح فاشتقت منها مشتق فوصفت به (**إلى مشايخ الشريعة الغرّاء**) أي، البيضاء (**بل ينبغي أن يبتغي لكلامهم محملا صحيحا ومنشأً حسنا**) المشايخ جمع شيخ على خلاف القياس، والمراد الشيخوخة علما[839] سواء كان شيخا سِنًّا وهو إبن

[830] ر – مطلقا.
[831] س، ص، ر: الرمت.
[832] ر: بعير الحبل.
[833] ص: وقع.
[834] وفي هامش ر، س، ص: المراد بالشيخين العلّامة الزمخشري والإمام البيضاوي.
[835] **تفسير البيضاوي**، 496 (يوسف، 31/12)؛ **تفسير الكشاف**، 513 (يوسف، 31/12).
[836] ر + المذكورة.
[837] ر + المحقّقين.
[838] ر + فوصفت.
[839] ر: علماء.

أربعين، أو لا، الشريعة في الأصل الطريقة إلى الماء، شبّه بها الدين؛ لأنّه طريق إلى ما هو سبب الحياة الأبديّة كما أنّ طريق الماء طريق إلى ما هو سبب الحياة المجازيّة الفانية، والإضافة لتَديُّنهم بها وحفظهم إيّاها عن المطاعن وإشكال الملاعن، الغرّاء تانيث الأغرّ من الغُرّة، وهي في الأصل البياض الذي في جبهة الفرس، ثمّ استعير لكلّ واضح معروف، قوله: "محملا صحيحا" كما سمعت ما ألقينا عليك من أنّ مرادهم بأنّ العلم قديم والتعلّق حادث، التعلّق الذي حصل وقت وجود الحوادث لا مطلق التعلّق **(ولا يتبادر)** أي، وينبغي أن لا يتبادر **(إلى تخطئة**[840] **علماء أهل الملّة)** أي ولو بعضهم فضلا عن جميعهم وجمهورهم لا سيّما إذا كان الطاعن من زمرتهم وممن اقتدى أثرهم وتشرّع بشريعتهم، فإنّ التخطئة منه من أعجب العجائب[841] وأشنع المعائب[842] **(ميلا إلى مذهب الفلاسفة)** إشارة إلى سبب تخطئته[843] **(وأباطيلهم المزخرفة)** وهي[844] كون العلم الصورة الحاصلة، وأنّ للأشياء وجودًا ذهنيًا ظلّيًا، وأنّ العدم الصرف لا يتعلّق به علم، أباطيل جمع على غير المفرد، قال المحقّق الجاربردي: «فكان أباطيل جمع إبطيل»[845] [و/58] وحاصله أنّها جمع باطل على خلاف القياس،[846] المزخرفة أي، المزوّرة المموّهة كأنّها ظاهرها جيّد وباطنها رديّ[847] كالزيوف المموّهة بالذهب، ففيه استعارة باعتبار أصله ثمّ شاع في شيء رديّ[848] ساقط الاعتبار مطروح في الأنظار، فحينئذ توصيف الأباطيل بها لمجرّد الذمّ، وإن اعتبر المعنى الأصلي، فالوصف للاحتراز عن الأباطيل التي ليست بمزخرفة مموّهة بل بطلانها ظاهر لكلّ ناظر وماهر، فيكون المراد بالأباطيل الموصوفة بالمزخرفة هي التي تُرى حقًّا في بادي النظر والاطّلاع على بطلانها بعد تعمّق الفكر والتدبّر وهذا هو الأولى كما لا يخفى.

(فإن قيل: إنّ[849] **اللزوم غير الالتزام ولا كفر في اللزوم بل في الالتزام؟)** اعتراض على قوله: ''وما يترتّب عليه من الأمر العظيم'' منشأه كون المراد به أن يخشى عليهم الكفر كما صرّح به في الشرح، حاصله أنّه لا نسلّم ترتّب الأمر العظيم على هذا اللزوم، وإنّما يترتّب عليه لو التزم المشايخ ذلك، والدوّاني لم يدّع الالتزام من المتكلّمين بل ادّعى أنّه لازم لمسلكهم فلا يكون تخطئته

---

[840] ر: الخطيئة.

[841] ر، س: العجايب.

[842] ر، س: المعايب.

[843] ر – تخطئة.

[844] ر: هو.

[845] لم أقف عليه.

[846] الْبَاطِلُ: ضِدُّ الْحَقِّ، وَالْجَمْعُ أَبَاطِيلُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا إِبْطِيلًا.

[847] ر + ردية.

[848] ر + ردية.

[849] ص – إنّ.

مشعرة بأنّهم يخشى عليهم الكفر، فلا وجه لهذا الاستغراب والاستعجاب من تخطئة عظماء[850] المتكلّمين **(قلنا: إنّ لزوم الكفر المعلوم كفر أيضًا)** أي، كما يكون التزامه كفرا كما صرّح به الفاضل الخيالي في بحث أوائل الصفات أي، إذا كان الكفر من قبيل ما علم من الدين ضرورة فإنّه حينئذ يكفر ولا يعذر بالجهل، وهنا كذلك كما أشار إليه بقوله: **(ولا شكّ في إثبات عدم العلم له تعالى)** أي، ولا ريب في إثبات الجهل له تعالى عن ذلك علوّا كبيرا، ولم يعبّر بالجهل [ظ/58] تأدّبا، فلا إشكال بأنّ الإثبات لا يرد على العدم بل على الثبوت؛ إذ المراد لازمه[851] **(بالحوادث على تقدير انحصار تعلّق علمه تعالى بالتعلّق الحادث ولا يكون)** أي، وعلى تقدير[852] أن لا يكون **(لعلمه تعالى تعلّق قديم)** كما زعم المحقّق الدوّاني، ولا يخفى عليك أنّ إثبات الجهل له تعالى ممّا علم أن يكون كفرًا من الدين ضرورة، إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ هذه التخطئة منه ممّا يستغرب ويستعجب، فإنّه يحرق الأكباد ويقطع الفؤاد، وعن ههنا قال فيما سيأتي: ولعمري أنّ هذا التشنيع إلخ.، وحاصل الجواب إبطال عدم كون لزوم الكفر كفرًا مطلقا بإثبات أنّ لزوم الكفر المعلوم كفر، وإن قرّر السؤال بطريق المعارضة فيكون الجواب منعًا لعدم كون لزوم الكفر كفرًا مطلقا، هذا ويمكن الجواب عن اعتراض الجلال الدوّاني على جمهور المتكلّمين باختيار الوجود الذهني، قال قدّس سرّه في **شرح المواقف**: «وأمّا الإشكال عليه في العلم بالمعدومات الخارجية فإنّما يندفع عنه إمّا باختيار الوجود الذهني كما ذهب إليه الإمام الرازي في **المباحث المشرقية** وادّعى أنّ العلم إضافة مخصوصة لا صورة عقلية، وإمّا بأنّ الإضافة لا تتوقّف على الامتياز الذي يتوقّف على وجود المتمايزين إمّا في الخارج، أو في الذهن»[853] انتهى، يقول الفقير إنّما اختير في هذه الرسالة الجواب الثاني وشيّد أركانه واستحكم بنيانه لأنّ الجواب الأوّل لا يدفع الاعتراض عن جمهور المتكلّمين فإنّهم ينكرون الوجود الذهني واعتراض الدوّاني عليهم لا على من يثبته كالإمام وغيره فلا فائدة هنا في إيراده بل من قبيل الاشتغال بما لا يعنيه؛ وأمّا الجواب [و/59] بأنّ المتكلّمين قاطبة قائلون بالوجود الذهني كما نقل عن بعض الأفاضل[854] فسخيف جدًّا، فإنّ الكتب المعتبرات مشحونة بأنّ جمهور[855] المتكلّمين[856] ينكرونه بل القائلون منهم شرذمة قليلون كما صرّح به العلماء الأقدمون **(ولعمري)** العَمر والعُمر واحد إلّا أنّهم خصّوا القسم

---

[850] ر + العظماء.

[851] وفي هامش ر، س، ص: كما قيل في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة، 2 /16]: أي، خسرت تجارتهم وله نظائر كثيرة في مقالهم ولذا كان اسناد ما ربحت مجازا عقليا.

[852] وفي هامش ر، س، ص: هذا بيان حاصل المعنى وإلّا فقوله: ولا يكون حال.

[853] **شرح المواقف**، للجرجاني، 18/6.

[854] وفي هامش ر، س، ص: وهو مولانا ساچقلي زاده.

[855] ر + الجمهور.

[856] ر – المتكلّمين.

بالمفتوح لإيثار الأخفّ فيه، وذلك لأنّ الحلف كثير الدور على ألسنتهم ولذلك حذفوا الخبر، تقديره لعمري ممّا أقسم به كما حذفوا الفعل في قولك: بالله، وحاصله أقسم بخالق حياتي[857] **(أنّ هذا التشنيع من الدوّاني أمر عجّاب)** بالتشديد، وهو أبلغ من التخفيف أي، أمر بالغ في العجب إلى غايته حيث شنّع كافّة علماء الإسلام وسادات[858] الأنام بل هذا تشنيع نفسه من حيث لا يشعر لدى أولي الأحلام فإنّه ممّن سلك مسالكهم[859] وتشرّب من مشاربهم **(يتنفّر منه العباد والبلاد)** بل الشجر والدواب، تنفّر البلاد والجماد للمبالغة في بيان كمال قبح تشنيعه بحيث كأنّه تأثّر البلاد والجماد منه فتعجّب منه وتنفّر عنه، فلا يقدّر فيه المضاف؛ لأنّه يخرج من المبالغة والبلاغة **(وتسكب فيه)** أي، تصبّ في شأنه، أو لأجله **(العبرات)** أي، الدموع في عموم الأوقات[860] حيث نبذ وراء ظهره قواعد الإسلام ومال إلى ما اختلقه[861] الحكماء من[862] خرافات الأوهام **(والله الهادي)** أي، لا هادي غيره تعالى، بمعنى الإيصال إلى البغية والمطلوب، فتعريف الخبر لقصر المسند على المسند إليه **(إلى سبيل الرشاد)** أي، إلى طريق الحقّ والسداد، والرشد إصابة الحق،[ظ/59] وفيه إشارة إلى أنّ الوصول إلى الصواب ليس إلّا بتوفيق الله الملك الوهّاب وفضل الله تعالى يؤتيه من يشاء من أولي الألباب ولو كان ممنوعًا من الباب، وقد منّ الله تعالى على هذا العبد الأدنى المحقّر في النادية[863] الزلفى والبادية القصوى حيث وفّقني لتحرير هذه الرسالة وشرحها حاويا لحلّ مشكلات الفضلاء[864] في صفة العلم من الصفات العلى بل جامعًا لبيان أحوال سائر أوصافه الحسنى، وقد بذلت مجهودي في **التوضيح والتنقيح**، وتتبّع أقوال المشايخ العظماء، والإعراض عن سقطات الفلاسفة والحكماء، ولقد حان وقت الحصاد وتضألت[865] القوى والآلات، ودنى حبوة[866] الشمس إلى الغروب والوقوف بين يدي الملك العلّام الغيوب، فيا لهفي لما فات من ريحان عمري في الهوى، ويا أسفى على ما فرّطت في جنب الله المولى الأعلى، لعلّ الله يرحمني ويعفو ما صدر منّي فيما مضى فإنّه لَغفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم

---

[857] ر، س، ص: حيوتي.

[858] س: ساداة.

[859] ص – مسلكهم. | وفي هامش ر، س، ص: لتديّنه بما يدينون ولعكوفه على ما يعتقدون.

[860] وفي هامش ر، س، ص: العموم مستفاد من صيغة المضارع المفيدة للاستمرار التجددي.

[861] ص: اختلفه.

[862] ص – من. | ر: وخرافات.

[863] س: النادبة.

[864] س – فضلا.

[865] وفي هامش ر، س، ص: أي، ضعفت يقال: ضؤل ضألة بفتح الضاد ومد الهمزة من الباب الخامس أي، ضعف ضعفا.

[866] ر: حيوة.

اهتدى، ثمّ ما يتعلّق بهذا المرام بالتوفيق الربّاني وحسن عناية[867] الصمداني بين الصلاتين في يوم الخميس من أواخر شعبان في سنة ثمانين ومئة وألف من الهجرة النبوية، عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات وعلى آله وأصحابه أعلى التسليمات.[868] وقد وقع التحرير على يد ضعف العبيد عمر بن الحاج محمد عليهما وعليهم مغفرة الصمد في سنة اثنى وتسعين ومائة وألف صلى الله على رسولنا محمد وآله وسلم.[869] [60/و]

[867] ص + العناية.

[868] ر + تمّت بعون الملك الوهاب.

[869] ر، ص – وقد وقع التحرير.... وآله وسلم.